مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣١٧

الخميس، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيشوب	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

دور العمل الشرطي في مجالي حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة (S/2014/788)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أنوّه بحضور ممثلي البلدان المنتخبة لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦: إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، في القاعة، والذين يبدأون رسميا من اليوم متابعة إجراءات المجلس استعدادا لعضوية بلدانهم.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

دور حفظ الأمن في حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء النزاع

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أستراليا الدائم لدى الأمم المتحدة (S/2014/788)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومستشار الأمم المتحدة لشؤون الشرطة، ورؤساء عناصر الشرطة وغيرهم من الممثلين.

ويسرني جدا أن المجلس يعقد هذه الإحاطة الإعلامية التي يقدّمها رؤساء عناصر الشرطة – وهي الجلسة الأولى على الإطلاق التي يكرسها المجلس لمسائل الشرطة. إن عدد رجال الشرطة المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة ازداد ازديادا هائلا في الآونة الأخيرة، والمهام المتعلقة بالشرطة في ولايات البعثات قد أصبحت أكثر تعقيدا. ومن المناسب أن ينظر المجلس على نحو شامل في الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه الأمم المتحدة في عملها لحفظ الأمن في استعادة السلم والأمن الدوليين وصونهما.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ السيد غريغ هايندز، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا؛ السيد فريد ييغا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ والسيد لوي ميغيل كاريليو، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناننا الكبير لكم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة الأولى لمجلس الأمن المكرسة لجميع المسائل المتصلة بشرطة الأمم المتحدة. كما أشكركم على مبادرتكم المتعلقة بمشروع القرار S/2014/828 – وهو الأول، على ما أعتقد، في تاريخ الأمم المتحدة – الذي يتماشى تماما مع جميع الجهود التي نبذلها نحن في الأمانة العامة، لا سيما في الفترة الأخيرة، بغية تحسين إدماج تطوير شرطة الأمم المتحدة في ما نسميه الإطار الإرشادي الاستراتيجي. وأعتقد أن كل هذا سوف يساهم بشكل هائل في تعزيز المبدأ والطريقة التي نحاول بهما حل المشاكل التي تواجهنا.

وكما قلتم، سيدتي الرئيسة، صحيح أن هناك تزايدا لم يسبق له مثيل في حفظ الأمن على أيدي الأمم المتحدة خلال السنوات الأخيرة – من بضعة آلاف من أفراد الشرطة في بداية سنوات الألفين إلى ١٢ ٣٥٢ فردا من أفراد الشرطة المنتشرين اليوم، وهم يأتون من ٩١ دولة عضوا، ويعملون في ١٣ عملية لحفظ السلام و ٤ بعثات سياسية خاصة. إن هذا التزايد الهائل يوضح التحديات التي نواجهها في الزمن المعاصر. فهناك

تغييرات في طبيعة الوضع الأمني، بما في ذلك تغييرات في نوع الاحتياجات، إلى جانب عدد متزايد من التهديدات التي تشمل المشاكل التقليدية المتعلقة بالأمن الأساسي، فضلا عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفساد – كل هذا جزء من الواقع الراهن الذي تواجهه عناصر شرطتنا. وأود أن أشيد بأفراد شرطة الأمم المتحدة على ما يبدونه من شجاعة وروح ابتكارية في ظل هذه الظروف الصعبة في كثير من الأحيان.

أقول دائما إن شرطة الأمم المتحدة غالبا ما تكون واجهة البعثة في كل يوم، وهي كذلك، سواء كانت بعثة سياسية أو بعثة للحفظ السلام. لذا، من المهم جدا أن يكون هذا الانطباع الأول مقنعا وأن يكون له تأثير. ولكن اسمحوا لي أيضا أن أشير إلى قول مأثور في اللغة التي أعرفها على أفضل وجه. كثيرا ما يقال في بلدي إن الخوف من الشرطي هو بداية الحكمة. أعتقد أن هذا صحيح تماما، وهو يوضح الدور الرئيسي الذي يجب أن تؤديه عناصر شرطتنا في جميع مهامنا – البدء عموما بتحقيق الاستقرار.

بيد أن هذه المهام تشمل ثلاثة مجالات. المجال الأول تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة في مجالات سيادة القانون عن طريق خدمات الشرطة. والمسألة في بعض الحالات، من قبيل أشد البلدان ضعفا والبلدان التي لديها الحد الأدنى من البنى التحتية، هي مسألة القيام مؤقتا بمهام الشرطة، بما في ذلك إنفاذ القانون. وأخيرا، يكمن دورها في دعم جهود إصلاح وإعادة هيكلة الشرطة، ويتمثل ببساطة في بعض الأحيان في إنشاء جهاز شرطة أو جهاز وطني آخر يتولى المسؤولية عن إنفاذ القانون.

وفي نهاية المطاف، كل ذلك يدعو إلى قدرة متطورة على نحو متزايد. وفي ما يتجاوز التمييز التقليدي بين أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكّلة، نحن نشهد يوميا حاجة متزايدة إلى الشرطة المتخصصة، بما في الكلمة من معنى علمي وتكنولوجي – وأنا أشير بذلك إلى تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين، وليس التكنولوجيا التي عمرها ١٠٠ سنة أو أكثر. مرة أخرى، إن ذلك يتناول كفالة توفير القوانين المحلية ومكافحة الجريمة المنظمة. وهذا كله يتصف بالتعقيد المتزايد.

إن الدول الأعضاء تقدّم لنا دعما كبيرا في جميع تلك المجالات. ومن هنا في المجلس، أود أن أطالب بتوفير قدرات لغوية إضافية. فنحن نعمل في أماكن تتطلب بالضرورة، على الأقل بالنسبة إلى التدريب الأساسي، إتقانا للغة الأكثر انتشارا في البلد. وأعني على وجه التحديد اللغتين العربية والفرنسية.

ونحن، مع ذلك، في حاجة دائمة إلى مزيد من العنصر النسائي. والسبب هو أننا وضعنا نصب أعيننا هدفا – ربما يكون طموحا جدا – ألا وهو بلوغ نسبة ٢٠ في المائة من الشرطة النسائية لهذا العام. وأعترف بكل تواضع أننا بعيدون عن تحقيق هذا الهدف، ولكنني أضيف أن هذه الحالة قائمة أيضا في دوائر الشرطة الوطنية. وعلى الرغم من أن البعض قد يكونون منفتحين بالنسبة للمسائل الجنسانية، إلاّ أن البعض الآخر ليس كذلك تماما. ومن الواضح أنّنا نحسد ما توفره لنا الدول الأعضاء.

ومع ذلك، نحن نعمل بشكل متزايد على نشر وحدات من الشرطة النسائية بالكامل. والسبب هو أن المشاكل المتعلقة بالقانون والنظام، ولا بد أن نعترف بذلك، غالبا ما تتضمن مستوى من الأخطار والأحداث التي من الأصلح أن تبدي المرأة الرأي فيها. إن تجربتنا مع هذه الوحدات – في الكونغو، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي هايتي، وفي ليبريا – تؤدي بنا إلى الاقتناع بهذه الحقيقة.

مرة أخرى أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه المبادرة التي أعتقد أن كل واحد منا سيجدها مفيدة جدا. وأريد القول أيضا إننا سنواصل العمل مع رؤساء شرطة الأمم المتحدة لتحديد ماهية الاحتياجات باستمرار، من

حيث الكمية والنوعية على السواء، نظرا لمساهمة شرطة الأمم المتحدة في قيمنا المشتركة المتمثلة في السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأعطي الكلمة الآن للسيد غريغ هيندس.

السيد هيندس (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، شكراً لك على منحك الفرصة لزملائي ولي، لإطلاع مجلس الأمن على دور شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وإنني أتطلع أيضاً إلى اتخاذ المجلس أول قرار له بشأن شرطة الأمم المتحدة. وبصفتي مفوَّض شرطة في الميدان، فإنّ ذلك سيكون خلاصة هامة، لأنه سيزوِّدنا بالتوجيه الاستراتيجي والعملي الذي نحن في أمسِّ الحاجة إليه، والذي سيساعدنا على أداء عملنا بفعالية.

وأود أن أعرب أيضا، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، عن امتناني الصادق للمجلس وللبلدان المساهمة بقوات شرطة على الدعم الذي تلقَّيناه أثناء أزمة إيبولا. إنَّ التزام وتفاني ضباط الشرطة التابعين للبلدان المساهمة بقوات شرطة كانا وسيبقيان أساسيين لصون السلام والاستقرار والأمن في ليبريا في هذه الأوقات العصيبة وغير المسبوقة.

إنَّ إحاطتي الإعلامية اليوم ستركِّز على دور شرطة الأمم المتحدة في إصلاح مؤسسات الشرطة في الدول المضيفة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها. واستناداً إلى خبراتي في تيمور – ليشتي، أثناء عملي لدى الشرطة الاتحادية الأسترالية، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة هناك، وفي ليبريا بصفتي رئيساً لعنصر الشرطة التابع للأمم المتحدة لبعثتها في ليبريا، أود أن أناقش أربعة عوامل رئيسية أعتبرها أساسية لبناء مؤسسة الشرطة بشكل فعال – ولايات واضحة ومحددة للخفارة، ونُهُج موحَّدة ومتَّسقة لبناء المؤسسات، وشراكات فعالة، وأخيراً المهارات والخبرات التي تحتاجها عناصر الشرطة لبناء مؤسساتها بفعالية.

أولاً، في ما يتعلق بإعداد ولايات واضحة ومحددة للخفارة، فإنَّ قدرة عناصر الشرطة على أن تنفِّذ بنجاح الولايات المتعلقة ببناء مؤسساتها تعتمد على كونها مزوَّدة بلغة تنفيذية محددة وواقعية، وتعترف بوضوح بالطابع السياسي والتقني لإصلاح أعمال الشرطة. والولايات التي تبرز مجالات الإصلاح الأساسية المحددة ستساعد كثيراً في البناء الناجح للمؤسسات وتنفيذ الولايات. وقد استفاد فعلياً عدد من البعثات من تلك الولايات، بما يشمل البعثات في تيمور – ليشتي وهايتي. وهذا شيء أيضاً يركِّز عليه حالياً عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، في التجديد الوشيك لولايتها في الشهرالمقبل.

إنَّ إنشاء آليات حوكمة ومساءلة للإدارة الداخلية والخارجية للشرطة أساسي لبناء المؤسسات. لكنَّ هذه المسائل تغيب غالباً عن ولايات الشرطة، ممَّا يمكن أن يؤدي إلى إهمال إصلاح يغلب عليه الطابع السياسي، مثل التشريع الجديد للشرطة، أو إنشاء آليات إشرافية فعالة.

وفي ليبريا، بعد ١١ سنة على انتهاء النزاع وتشكيل بعثة الأمم المتحدة هناك، يبقى الإطار التشريعي للشرطة مجزَّأً. وعلاوة على ذلك، فإنَّ تركيزاً على إعداد إطار تشريعي واضح في مرحلة مبكرة جداً كان من شأنه أن يؤدي إلى تلك القيود التنظيمية والمؤسسية الجارية معالجتها، وإلى أساس أكثر صلابة للإصلاح اللاحق الذي يجري تنفيذه. فعلى سبيل المثال، إنَّ الولايات التي تشمل تركيزاً على تنفيذ استراتيجيات خفارة موجَّهة نحو المجتمع تعالج غالباً مسألة عدم الثقة العميق لدى السكان بالشرطة، من شأنها أن تُحسِّن الولاية الأكثر تركيزاً على الأمن تقليدياً، باعتماد عمليات ونُهُج مجرَّبة موجَّهة نحو المجتمع، بغية معالجة الشواغل القانونية والنظامية والأمنية.

ثانياً، هناك حاجة إلى نهج موحَّد ومتَّسق لتحقيق تطوير القدرات عند بدء البعثة. وينبغي تنفيذ التخطيط للإصلاح بالتشاور مع الدولة المضيفة وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ومع القبول السياسي اللازم لضمان المُلكية الوطنية والقيادة والاستدامة. ومن الأساسي أن توفِّر الوزارة المركزية المسؤولة في الدولة المضيفة إطار سياسة عامة شاملاً، وتحدد الأولويات لإصلاح الخفارة. ومن المهم أيضا إضفاء الطابع الرسمي على فصل السلطات بين الوزارة والشرطة، بغية ضمان مؤسسات مستقلة للشرطة. هذه مسائل حسَّاسة، ولا يمكن المغالاة في قيمة استخدام رؤساء بعثات الأمم المتحدة مساعيهم الحميدة لتعزيز التوافق على هذه المسائل، على الصعيد السياسي، مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين.

إنَّ التخطيط الاستراتيجي للإصلاح، بما يشمل وضع أسسٍ للمقارنة، يجب أن يحدث طوال فترة وجود بعثات حفظ السلام، ويجب إعداد استراتيجية الانتقال والخروج لدى تحقيق تلك الأسس للمقارنة. وينبغي للنهج الذي تتبعه شرطة الأمم المتحدة أن يشمل خطة تنمية استراتيجية لكنها مشتركة، تستخدم مبادئ إدارة المشاريع في تحقيق بناء القدرات، وتطوير الإمكانات وأهداف الإصلاح، فضلاً عن تحديد أهداف واضحة مدعومة بإطار رصدٍ وتقييم قويٍ لقياس التقدم والنجاح. وأُطُر التنمية المشتركة المستخدَمَة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتيمور ليشتي أمثلة واضحة على نهج جيد.

والإصلاح في مجالات مثل هياكل الحوكمة، والأطر القانونية والتنظيمية، والإشراف المدني والحكومي، والقيادة الأخلاقية وخدمات التمكين، كلها أساسية لضمان خدمات خفارة مستدامة وديمقراطية، ويجب إدراجها في أية خطة استراتيجية لتطوير الشرطة. وبناء المؤسسات ذات الكفاءة المهنية يقتضي أن تساعد شرطةُ الأمم المتحدة نظراءَ الدولة المضيفة على إنشاء أنظمة موارد بشرية كفيَّة، وعمليات شفافة للموازنة والمشتريات العامة، وخدمات لوجستية حسنة الأداء وهياكل إدارة الأسطول، بين أشياء أخرى. إنَّ الإطار الإرشادي الاستراتيجي في قسم الشرطة لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية سيقدِّم، في هذا الصدد، نموذجاً سليماً لبناء مؤسسات الشرطة، وسيتيح المجال لنهج أكثر تنظيماً وتوحيداً لشرطة الأمم المتحدة.

ثالثاً، في ما يتعلق بالشراكات الفعالة، تعتمد استدامة الجهود لتطوير شرطة الدولة المضيفة على الدعم المتواصل بعد انتهاء حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وبناء الشراكة مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب شركاء ثنائيين، متعددي الأطراف، إقليميين ومحليين، أساسي من بداية البعثة إلى تمكين التنسيق الوثيق وتكامل الأولويات.

والمشاركة المبكرة للشركاء عند بدء البعثة تمهِّد لبرنامج يحظى بمزيد من التشارك والتعاون من أجل التنمية والإصلاح، وتعزز الترتيبات الانتقالية لدى انتهاء أية بعثة تابعة للأمم المتحدة. ففي ليبريا، على سبيل المثال، لدى الولايات المتحدة الأمريكية موارد في وضع جيد لمواصلة بناء قدرة الموارد الشرطية المتخصصة، بينما استثمرت السويد دعماً لوجستيا وتقنياً في تطوير قدرات الأدلة الجنائية لشرطة الدولة المضيفة.

إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار المزيد من شمول الشرطة في سياق ”توحيد أداء“ الأمم المتحدة عبْر إطارٍ تنسيقي لتطوير الشرطة، لضمان نهج شامل ومتَّسق لأنشطة المانحين في ما يتعلق بإصلاح الشرطة وبناء المؤسسات. وكان مركز التنسيق العالمي التابع للأمم المتحدة مبادرة مفيدة لتنسيق شراكات سيادة القانون، لأنه يوفِّر آلية للأداء المشترك، ويقدِّم لشرطة الأمم المتحدة نقطة وحيدة، ومداخلات العدالة والتصويبات. وقد استُخدِمت في ليبريا بنجاح في ما يتعلق بعدد من المشاريع المصممة لتعزيز استجابات قطاع الأمن أثناء أزمة إيبولا.

أخيراً، في ما يتعلق بالمهارات والخبرات التي تحتاج إليها مكوِّنات الشرطة، لكي تبني مؤسسات الشرطة بفعالية، فإنَّ بناء المؤسسات الناجح يحتاج أيضاً في حالات عديدة إلى ثقافات تنظيمية تحويلية. لكنَّ هذه عملية تتطلب وقتا وموارد مكثَّفة بشكل بارز، وتستغرق سنوات، حتى في المنظمات المتطورة جداً. وفي أحسن الأحوال، ستكون شرطة الأمم المتحدة قادرة على العمل مع الزملاء في شرطة الدولة المضيفة لإرساء الأسس لعملية تحوُّل، مثل إيجاد أدوات حُكم واضحة، وتدريب ملائم وهياكل تحفيزية منقَّحة. ولكن حتى هذا يحتاج إلى مجموعات مهارات محددة الأهداف وعالية الاختصاص، تتجاوز الملفَّ العام للشرطة، الذي شكَّل معظم إسهامات البلدان المساهمة بقوات في شرطة الأمم المتحدة طوال السنوات.

وهناك حاجة إلى الخبراء في مجالات مثل المال، والموارد البشرية وإدارة الأسطول والمرافق، وللتخطيط الاستراتيجي، وتطوير القوانين والسياسات وإدارة المشاريع.

ويزداد تعقيد مهام الشرطة المأذون بها في وقت تتزايد المطالب وتتسارع بتحقيق الإنجازات، في حين يزداد الضغط على طاقة الموارد وندرتها.

ويجب أن يدفع استمرار التفاوت بين متطلبات الولايات والموارد المتاحة لها إلى إجراء مناقشة صريحة فيما بين البعثات، وإدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات شرطة فيما يتعلق بنوع المهارات الضرورية لبناء المؤسسات التي يمكن توفيرها لعمليات حفظ السلام وكيفية التمكن في سد الفجوات بنشر الخبراء المدنيين في شؤون حفظ الأمن والنظام في إطار عناصر الشرطة. وقد شهدت نجاح ذلك النموذج في تيمور – ليشتي وفي ليبريا. وحينما يكون لدينا الأشخاص المناسبون بالمهارات المناسبة وفي الأدوار المناسبة، ستكون النتائج إيجابية بشكل حاسم.

إن التحديات أمام الحصول على المهارات المناسبة معروفة جيدا، وما فتئت تبذل جهود كبيرة خلال الأعوام الأخيرة لوضع نهج ابتكارية لمواجهة هذه التحديات. ومع ذلك، علينا أن نسلم بأن التحديات لا تزال قائمة. وهذه مسألة رئيسية يمكن أن ينظر فيها بشكل إضافي الفريق المستقل خلال استعراضه الاستراتيجي لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وأعتقد أن إدارة عمليات حفظ السلام تحقق إنجازات في ولايتها لبناء قدرات مؤسسات الشرطة، ولكنني أرى أيضا أننا يمكن أن ننجز المزيد من العمل بصورة جماعية. وتتاح فرص للدول الأعضاء ولمجلس الأمن والأمانة العامة لتحسين استعدادها وتحقيق إنجازاتنا. ويمكن تحقيق ذلك بوضع الولايات وبتنفيذها بشكل متأن ومحدد على أساس الدروس المستفادة وتكييفها مع بيئة التنفيذ المتغيرة التي نجد فيها أنفسنا؛ وإنجاز الولاية من خلال نهج دولية موحدة نحو بناء المؤسسات؛ ودعمها بالمزيج المناسب من المهارات والخبرة، وتدعيمها بالشراكات الملتزمة والشاملة مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية. وباستمرار دعم المجلس وتأثيره، يمكننا أن نسهم بنجاح في إحلال السلام المستدام بالإنجاز الكفؤ والفعال فيما يتعلق بالولايات المتصلة بالشرطة.

سيدتي الرئيسة، أشكركم مرة أخرى على إتاحة فرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن بناء مؤسسات الأمم المتحدة المتعلقة بالشرطة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد هندس – وهو نموذج رائع للشرطة الاتحادية الأسترالية الموجودة على المسرح الدولي ومفوض الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا – على إحاطته الإعلامية المعنة التفكير. أعطي الكلمة الآن للسيد فريد ييغا.

السيد ييغا (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، أشكركم جزيل الشكر على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن المسائل التي تؤثر على أعمال الأمم المتحدة لحفظ الأمن

والنظام في الميدان. كما أود أن أشكر المجلس على دعمه لجنوب السودان منذ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، حينما انفتحت أبواب جهنم وبدأنا نشهد الحوادث التي نمر بها في الوقت الحالي. وآمل أن يتمكن بياني من إبراز المسائل التي تتطلب إهتمام المجلس من أجل توضيح طابع حفظ السلام في عالم اليوم.

ومن الواضح أن أداء شرطة الأمم المتحدة برز بوصفه مسألة بالغة الأهمية لنجاح بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعادة ما يشاهد أفراد الشرطة في أوضاع بعد انتهاء النزاع – التي تهمين عليها الأطراف العسكرية واستمرار الاعتداءات على السكان المدنيين – باعتبارهم الجسر بين الحكومات الانتقالية أو الجديدة وبين المدنيين، إذ تشكل العودة إلى بسط القانون والنظام والعدالة عائدا مرغوبا فيه للغاية. وسيكون الاستثمار في إعادة بناء مؤسسات الشرطة دائما بالغ الأهمية لتنفيذ وصون النظام العام الحقيقي وإدارة السلام في الدول التي تمزقها النزاعات والهشة. ويجب أن نسعى لتعزيز ذلك الدور في عملياتنا لحفظ السلام وتزويد الأمم المتحدة بأفراد الشرطة المقتدرين في ذلك المجال. ولتحقيق ذلك، لا بد من معالجة المسائل التالية.

أولا، على البلدان المساهمة بقوات شرطة أن تنظر بشكل وثيق في الاختيار والتوجيه والتدريب واختيار المهارات قبل الانتشار للتأكد من تلبية احتياجات عمليات حفظ السلام. ثانيا، علينا المحافظة على العلاقات بين شرطة الدولة المضيفة وشرطة الأمم المتحدة بدون المساس بمبادئ الأمم المتحدة للحياد والعمل في إطار متطلبات سياسة بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ثالثا، لا بد من تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية لتحديد معايير الشرطة في الدولة المضيفة ووضع استراتيجيات البعثة. وأخيرا، يلزم الدول الأعضاء أن تضمن تجهيز عناصر الشرطة بشكل كاف للقيام بأعمالها وإدماج أنشطة حفظ الأمن والنظام والأنشطة المتصلة بالشرطة بصورة ثابته في مناقشات مجلس الأمن، من كلتا الناحيتين المواضيعية والمخصصة لكل بلد على حدة.

وأود أن أسرد ما يحدث في جنوب السودان لتبرير ما صرحت به من فوري. ففي جنوب السودان، يبرز ما يلي باعتباره يشكل التحديات المتوسطة والطويلة الأمد لحفظ الأمن والنظام التي ستتطلب اهتمام المجلس.

فخلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، لم يتوفر لشعب جنوب السودان بشكل حقيقي إطلاقا حفظ الأمن والنظام الحقيقي. ولذلك فإن شرطة الأمم المتحدة تحمل عباءة التكفل للمرة الأولى بحفظ الأمن والنظام بصورة جيدة – مهام الشرطة الحقيقة – لشعب جنوب السودان. وكانت مهمة حفظ الأمن والنظام يقوم بها إلى حد كبير المقاتلون والمقاتلون السابقون، الذين كان سلوكهم وتجربتهم غالبا سلوك وتجربة جندي في أرض المعركة.

إن جنوب السودان مجتمع رعوي وبدوي إلى حد كبير. وتتطلب نماذج حفظ الأمن والنظام مهارات وسياسات ومعدات خاصة لتمكين شرطة الأمم المتحدة من القيام بأعمالها بصورة فعالة. ومع أن السياسات – على سبيل المثال، الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية – ستساعد على تنسيق ممارسات حفظ الأمن والنظام الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة، فإن توفير المعدات المناسبة سيسهل إلى حد كبير قدرة الشرطة على مواجهة التحديات العصيبة لتنفيذ أعمالها. فعلى سبيل المثال، نحن نقوم بمهام الشرطة في مجتمع للمتمردين وفي ظل ظروف لانتشار واسع للغاية للأسلحة ومستوى عال للأمية ومستويات عالية للفقر والمرض ومستويات بالغة الحدة للجريمة – القتل والاغتصاب والتشويه وكل فئات الجرائم الخطيرة. وتعمل شرطة الأمم المتحدة في خضم ذلك النوع من الحالات، وسيكون الدعم الذي يقدمه المجلس بالغ الأهمية لتمكين الشرطة من الاضطلاع بدورها.

وأدت حوادث ١٥ كانون الأول/ديسمبر إلى أزمة خلفت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ مشرد داخلي تقطعت بهم السبل ويتخذون من مواقع البعثة مأوى لهم. وتتطلب شرطة الأمم المتحدة تدريبا خاص وتوجيها ومهارات ومعدات للتصدي للتحديات المتعلقة بحفظ الأمن والنظام في تلك المواقع، على نحو ما كلف به مجلس الأمن.

إن إسهام عمليات حفظ السلام في بناء مؤسسات حفظ الأمن والنظام مقيد زمنيا. ويجب أن يقوم على أساس نقاط مرجعية واضحة، على سبيل المثال، تحسين القانون الأساسي والنظام والأمن – وهي عائد رئيسي للسلام – وإرساء الأسس التي سيستفيد منها الشركاء للاستمرار في عملية تطوير الشرطة، مما ستساعد في تحديد استراتيجيات خروج جيدة لعمليات حفظ السلام.

وأود أن أختتم بياني بتكرار ذكر الهدف الاستراتيجي لجميع عمليات السلام – وهو إعادة الجنود إلى الثكنات وأفراد الشرطة إلى الشوارع. وذلك وحده يبين الحاجة إلى اهتمام المجلس الثابت ودعمه. وفيما يتعلق بالمعدات، فإننا نتطلع إلى توفير المعدات الأساسية. فعلى سبيل المثال، نحن بحاجة إلى وحدات للشرطة المتنقلة – ويمكن تشكيل وحدة للشرطة المتنقلة في ظرف خمس دقائق في أية حالة، مثل حماية المدنيين. وهذا هو نوع المعدات الذي أتكلم عنه.

وحتى الوجبات الجاهزة ستكون مفيدة للغاية لأفراد شرطتنا. وإذا أراد أحد أفراد الشرطة أن يأكل شيئا، فيمكنه أن يفعل ذلك لأن الطعام قد أصبح متوفرا في الحال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيغا، مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على إحاطته الإعلامية الممتازة، ولا سيما في ما يتعلق بالتحديات التي تواجه جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوي كاريليو.

السيد كاريليو (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أعرب عن خالص التهاني لأستراليا ولجميع أعضاء مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة. إنه لشرف عظيم لي أن أشارك في المناقشة وأن يكون بوسعي تقديم إحاطة إعلامية إلى أعضاء المجلس بشأن الإجراءات التي نتخذها بخصوص حماية المدنيين ومشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام في سياق السلام والأمن.

في ما يتعلق بحماية المدنيين، وعلى الرغم من أنه من المسلم به الآن أن تنفيذ استراتيجية لحماية المدنيين مسؤولية شاملة تنطبق على جميع عناصر البعثة، فإنني سأركز في إحاطتي الإعلامية على الأنشطة التي تضطلع بها عناصر الشرطة. فعناصر الشرطة يمثلون الخط الأمامي لحماية السكان المحليين والتواصل معهم. ويقوم عناصر الشرطة بدور هام في حماية المدنيين وفي بناء قدرات الشرطة المحلية. وفضلا عن القيام بدور أمني، تشارك شرطة الأمم المتحدة في إعادة الثقة بين السكان والشرطة المحلية. وإلى جانب الدبلوماسية الوقائية، تساهم شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين من خلال العمل بوجه خاص على جبهتين: الحماية من العنف الجسدي وتهيئة بيئة توفر الحماية.

وبالنسبة لعنصر الشرطة، فإن الحماية من العنف البدني تعني منع وردع الحالات التي يجد فيها المدنيون أنفسهم معرضين لخطر العنف الجسدي، والتصدي لهذه الحالات عند الاقتضاء. وتشمل أنشطة الشرطة، من بين أمور أخرى، تسيير دوريات وحماية الحق في حرية التنقل وتأمين الطرق من أجل السماح بإيصال المعونة الإنسانية والمعونة إلى اللاجئين، فضلا عن الحفاظ على النظام العام.

وبالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تنص الولاية على أن حماية المدنيين هي الأولوية. وعلى وجه التحديد، تشارك شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين من خلال تقديم

دعم تشغيلي لقوات الأمن الوطني أو تقديم الدعم بشكل مباشر للسكان. وعلى سبيل المثال، يمكنني ذكر المبادرات التالية: قائمة بؤر التوتر المدمجة في جميع عناصر البعثة؛ والدوريات الأمنية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع التي تضطلع بها وحدات الشرطة المشكلة والدوريات المشتركة مع قوات الأمن الدولية وقوات أمن أفريقيا الوسطى. وكثيرا ما يتدخل أفراد شرطة الأمم المتحدة لإنقاذ وتأمين المدنيين الذين يجدون أنفسهم في أحوال تكتنفها الخطورة.

أنتقل إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي نفذت في إطار مكافحة الجريمة المنظمة عمليات هامة بالاشتراك مع قوات شرطة هايتي. ويساعد العنصران الشرطي والعسكري في البعثة الشرطة الهايتية في عمليات مكافحة الجريمة، الأمر الذي مكنها من إلقاء القبض على العديد من المجرمين وضبط كميات كبيرة من الأسلحة والمخدرات. وقد أعدت البعثة خطة للحفاظ على النظام في المخيمات المعرضة للخطر. كما أُنشئت جهات تنسيق دائمة تابعة لشرطة الأمم المتحدة في أكبر سبعة مخيمات للأشخاص المشردين. وفي ما يتعلق باستعادة البيئة التي توفر الحماية، نرى أن هذا النشاط يرتكز على تقديم المساعدة لقوات الأمن الوطني وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان.

وفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تتدخل الشرطة في الحالات الصارخة، وكذلك لتطبيق تدابير مؤقتة عاجلة. ففي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ألقى أفراد شرطة البعثة، بالاشتراك مع زملائهم العسكريين، القبض على ١٠٧ مجرمين لارتكابهم جرائم جسيمة وسلموهم للسلطات القضائية الوطنية. وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تقدم شرطة الأمم المتحدة الدعم في شكل تدريب متخصص، ولا سيما في مكافحة العنف الجنسي.

أنتقل الآن إلى المبادرات القائمة. في نيويورك، يجري تنفيذ دورات تدريبية في مجال حماية المدنيين. وفي عام ٢٠١١، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام الصيغة النهائية لأول برنامج يتعلق بحماية المدنيين في إطار التدريب السابق للانتشار. وتهدف النماذج التدريبية إلى إيجاد فهم مشترك لحماية المدنيين. وعينت شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى جهات تنسيق تعمل مع سائر عناصر البعثة بشأن مسائل حماية المدنيين، وهو الأمر الذي يُترجم إلى عمل دائم على أرض الواقع. وفي بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعد الفريق العامل المعني بالحماية دليلا لأفراد الشرطة والعسكريين على السواء، يتضمن شرحا لمفهوم حماية المدنيين ويقدم أمثلة ملموسة لمشاكل قد يتعين على أفراد الشرطة والعسكريين مواجهتها.

وفي ما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن. يتمثل أحد التدابير المهمة التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام في زيادة عدد الإناث في صفوف الشرطة. ولذلك، أطلقت الأمم المتحدة المبادرة العالمية في عام ٢٠٠٠، ثم كررتها في عام ٢٠٠٩. ويتمثل الهدف منها في الوصول بنسبة الشُرطيات إلى ٢٠ في المائة على الأقل في عام ٢٠١٤. وتشمل تلك المبادرة إجراء حوارات مع البلدان المساهمة بقوات شرطة وإنشاء شبكة دولية للشرطة النسائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك برنامج تدريبي تجريبي وعملية اختيار للشرطة النسائية، سمحا بتعيين ٢ ٠٠٠ امرأة، وهو عدد لم يسبق له مثيل. وفي عام ٢٠١٤، نُظمت ثلاث دورات تدريبية في رواندا وبوركينا فاسو والكاميرون. إن وجود المرأة في أفرقة شرطة الأمم المتحدة يزيد من قدرة البعثات على بناء علاقات ثقة مع السكان، ولا سيما النساء. ودور الشُرطيات ضروري لتهيئة بيئة يشعر فيها الضحايا، وبخاصة ضحايا الاغتصاب أو العنف الجنسي، بمستوى كاف من الثقة للتقدم والإبلاغ عن الجرائم.

وتستفيد عناصر الشرطة على مستوى جميع البعثات من وجود الشرطة النسائية في تحسين سبل الوصول إلى السكان، ولا سيما النساء، ورفع مستوى الدعم المقدم لهم ولزيادة وعي السلطات الوطنية بالمشاكل الجنسانية. وعلى سبيل المثال، أنشأت شرطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وحدة للشؤون الجنسانية. وهي مكرسة خصيصا لمنع ومكافحة العنف الجنسي في مخيمات المشردين داخليا. كما تعمل شرطة الأمم المتحدة على زيادة تعيين ونشر النساء في مراكز الشرطة.

ويسهم وجود أفراد شرطة من الإناث في شرطة الأمم المتحدة في القبول بفكرة أن تكون المرأة بمثابة نموذج يُحتذى لزملائها من الذكور. وفي تيمور – ليشتي، أنشأ عنصر الشرطة وحدة معنية بالضعفاء تتمثل مهمتها في التحقيق في أعمال العنف المترلي والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر وتوفير الحماية لضحايا الجرائم الجنسية.

خلال الفترة الانتقالية، تم دمج الوحدة في شعبة التحقيق الجنائي التابعة للشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي.

تعاونت شرطة الأمم المتحدة ونظيراتها المحلية أيضا من أجل إشراك المرأة في أجهزة الشرطة. وأنشئت شبكات للشرطيات في عمليات حفظ السلام في البعثات التالية: العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وقد مكنت شبكات شرطة الأمم المتحدة من إنشاء شبكات مماثلة في أجهزة الشرطة المحلية.

وفيما يتعلق بالإصلاح الهيكلي للشرطة الوطنية، تشجع شرطة الأمم المتحدة الشرطة المحلية على تحديد حصص لتوظيف النساء. وقد فرضت العديد من البلدان مثل هذه الحصص، بما في ذلك ليبريا، التي حددت بدعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، حصة تبلغ ٢٠ في المائة. وفي أفغانستان يؤدي جهاز الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دورا تنسيقيا ويقدم المشورة التقنية لتنفيذ مشروع ممارسات الشرطة الديمقراطية في أفغانستان، وهو برنامج يهدف إلى تعزيز قدرات الشرطيات، وتحسين وصول النساء والأطفال إلى العدالة.

ما هي التحديات التي تواجه شرطة الأمم المتحدة؟ فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، تتمثل أفضل طريقة لتوجيه البعثات، بما في ذلك عناصر شرطتها، في ضمان وضوح القرارات خاصة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الأولوية والموارد التي تم الإذن بها. وفيما يتعلق بالعمليات الانتقالية بين مختلف عمليات حفظ السلام، كما كان الحال مع عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك حاجة إلى زيادة عدد الشرطيات. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. وترتبط تحديات معينة بعقبات مرتبطة بالتوظيف، ناجمة عن التوجيهات أو الممارسات القائمة في الدول الأعضاء المعنية. ومن المهم أن نكرر دعوتنا الموجهة إلى الدول الأعضاء للنظر في تنفيذ سياسة تهدف إلى أن تكون نسبة ٢٠ في المائة من الشرطة نساء.

في الختام، من الضروري وجود قيادة قوية، مثل القيادتين الموجودتين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، داخل إدارة عمليات حفظ السلام وشرطة الأمم المتحدة، لتحديد وتنفيذ الاستراتيجيات

التي تتيح تنفيذ الولايات المتعلقة بالشرطة التي خولها مجلس الأمن لشرطة الأمم المتحدة.

أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة. وأود أن أؤكد بأننا سوف نبذل قصارى جهودنا لمواصلة ضمان مصداقية شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يخص مهمتها الخاصة بحماية المدنيين، والحفاظ على ثقة مجلس الأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كارليو على إحاطته الإعلامية المفيدة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/828، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤).

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزيرة خارجية أستراليا.

إن أستراليا تعرب عن تقديرها العميق للدور الهام الذي تضطلع به قوات الشرطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، الأمر الذي يعكس الدروس التي تعلمناها بوصفنا بلدا مساهما في عمليات السلام في منطقتنا في المحيطين الهندي والهادئ، من كمبوديا إلى جزر سليمان إلى تيمور – ليشتي وأماكن أخرى. ومن دواعي سرورنا تركيز المجلس على المسائل المتعلقة بالشرطة في البلدان الخارجة من الصراع.

وتقدم تيمور – ليشتي الصديق المقرب وجار أستراليا مثالا صارخا على الأهمية الحيوية لتشكيل شرطة فعالة ومؤسسات إنفاذ القانون الأخرى في الدولة المضيفة. واندلعت خلال عام ٢٠٠٦، بعد مرور أربع سنوات على استقلال تيمور – ليشتي، أعمال عنف في ديلي، مع قتال أفراد الشرطة والجيش بعضهما بعضا في الشوارع، ووقع عشرات القتلى ونزح أكثر من ٠٠٠ ١٥٠ مشرد. وأذن المجلس بعملية حفظ سلام جديدة تتمثل في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. وقادت استراليا قوة دولية لحفظ الاستقرار، بمن في ذلك ٢٠٠ شرطي أسترالي. وانتقل محور تركيز تلك الشرطة برور الوقت من الاستقرار إلى بناء المؤسسات. وواجهت تيمور – ليشتي، بعد عامين فقط، صدمة أخرى، تمثلت في محاولتي الاغتيال المزدوجة ضد الرئيس راموس هورتا ورئيس الوزراء غوسماو، ومع ذلك، ظل القانون والنظام العام على حالهما. وكان ذلك نتيجة لجهود تيمور – ليشتي التي بذلتها في غضون ذلك، لبناء شرطتها الخاصة وغيرها من مؤسسات سيادة القانون الأخرى، بدعم من الأمم المتحدة وباقي أشكال الدعم الدولي.

إن الشرطة هي الوجه العام للأمن، الذي يتوجه له السكان طلبا للحماية. ولهذا السبب، فإن عمل الأمم المتحدة في مجال الشرطة مسألة حيوية جدا. حيث يمكنه إصلاح إيمان وثقة المجتمع المحلي بالسلطات المحلية، وبناء الإحساس بالأمان والأمن، ووضع الأساس للاستقرار والتنمية على المدى الطويل.

إستثمرت أستراليا بكثافة في شرطة حفظ السلام على الصعيد الدولي. وتشكل مجموعة الانتشار السريع التابعة

للشرطة الاتحادية الأسترالية إحدى قدرات الشرطة في مجال حفظ السلام، القابلة للنشر والقائمة بذاتها في العالم، والأولى في العالم التي تحصل على اعتراف الأمم المتحدة فيما يخص تدريبها قبل الانتشار. وخلال الأشهر الـ ١٢ الماضية وحدها، قدمت المجموعة التدريب لأكثر من ٣ ٥٠٠ مسؤول في مجال القانون والعدالة من ٢٠ دولة. لقد احتفلنا هذا العام بمرور ٥٠ عاما على إسهام الشرطة الأسترالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وحصلت على مر السنين زيادة كبيرة في عدد أفراد الشرطة الذين نشرتهم الأمم المتحدة. وقبل ٢٠ عاما، كان هناك فقط حوالي ١ ٦٠٠ شرطي في بعثات الأمم المتحدة؛ أما اليوم فهناك أكثر من ١٢ ٣٠٠ شرطي. وأصبحت الولايات المتصلة بالشرطة التي أذن بها المجلس معقدة بشكل متزايد. ويجب علينا أن نضمن أقصى قدر من فعالية عناصر شرطة الأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ تلك الولايات.

إن هذه الجلسة، والقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي اتخذناه للتو، يمثلان خطوتين تاريخيتين. ويتضمن القرار توجيهات واضحة واستراتيجية لشرطة الأمم المتحدة، وتدابير ملموسة وعملية لتحسين فعاليتها. إنه يعكس اتساع التطورات المعاصرة في شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد التقنيات الحديثة، واستخدام أفرقة الشرطة المتخصصة في مجالات مثل العنفين الجنسي والجنساني والجرائم الخطيرة المعقدة. ويوضح أهمية عمل الشرطة في المجالات التي تحظى بتركيز المجلس، من حماية المدنيين، الذي يعد أمرا أساسيا لجميع أعمال الأمم المتحدة، إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب ومواجهة التطرف العنيف، ومكافحة الإفلات من العقاب. سوف أسلط الضوء على ثلاثة عناصر.

أولا، فيما يتعلق بالتدريب والمعايير والتوجيهات، فقد ساهم أكثر من ١٠٠ بلد بأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة، ولكل واحد منها نهجه المختلف فيما يخص عمليات الشرطة. ويدعو القرار الأمين العام إلى مواصلة العمل على توحيد المعايير والتوجيه والتدريب.

ثانيا، يشكل بناء مؤسسات الشرطة أمرا حيويا في عمل الأمم المتحدة في مجال العدالة، والسجون وسيادة القانون، ولكن ليس ذلك بالأمر السهل. فهو يتطلب مهارات عالية التخصص. ويطلب القرار من الأمين العام التركيز على ضمان امتلاك عناصر الشرطة للخبرات المناسبة لتحقيق ذلك.

ويمكن في كثير من الأحيان أن تكون الأبعاد السياسية للإصلاح بنفس أهمية الجوانب التقنية. وعلى مبعوثي الأمين العام جعل ذلك محور مساعيهم الحميدة. وتعمل العديد من أذرع الأمم المتحدة على إصلاح قطاع الشرطة، ويدعو القرار إلى تنسيق تلك الجهود على نحو أفضل.

ثالثا، فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، لكي تكون الشرطة فعالة، يجب أن تدرك الاحتياجات الخاصة للمرأة. وأفضل السبل لتحقيق ذلك هو إشراك المرأة في أنشطة الاتصال وصنع القرار وتعيين المزيد من ضابطات الشرطة، حتى تجسد قوات الشرطة بشكل أفضل تنوع المجتمعات المحلية التي تعمل فيها وتلبي احتياجاتها على نحو أفضل.

ومن الأمثلة المفيدة على ذلك فانواتو، التي قدمت فيها أستراليا تمويلا لإنشاء ثكنات لضابطات الشرطة مما يسمح لأعداد كبيرة من النساء بالمشاركة في دورات تدريب المجندين الجدد والتخرج منها، وبالتالي يصبحن مدربات وقدوة يحتذى بها. وقد ساعد هذا بشكل كبير في تقويم عدم التكافوء بين الجنسين في قوة شرطة فانواتو. كما أثار السيد لادسوس تلك المسألة، وأسأل المفوض كاريليو عما يمكننا عمله علاوة على ذلك لتشجيع ودعم انضمام المزيد من النساء إلى قوات الشرطة في البلدان التي تستضيف بعثات الأمم المتحدة.

ويمهد القرار المتخذ اليوم الطريق لمواصلة المجلس التركيز على المسائل المعلقة بالأعمال الشرطية، بما في ذلك عقد اجتماع سنوي مع رؤساء عناصر الشرطة، وذلك لضمان أن تكون قرارات المجلس بشأن الأعمال الشرطية مستمدة من الخبرات الحقيقية لعناصر الشرطة في الميدان. ويؤكد ذلك الدعم جدوى الاستعراض الاستراتيجي المقبل للأمين العام لعمليات السلام بغية معالجة المسائل المتصلة بالأعمال الشرطية.

وأعمال الشرطة جزء لا يتجزأ من أعمال الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام وبناء السلام. والأهم من ذلك أن تطوير مؤسسات الأعمال الشرطية الفعالة، التي تخضع للمساءلة وتركز على المجتمعات، جزء لا يتجزأ من استراتيجيات الخروج المسؤولة لعمليات حفظ السلام. ويتمثل هدف أستراليا في أن تقدم جلسة اليوم والقرار المتخذ فيها إسهاما عمليا في إرساء السلام والأمن والاستقرار الدائم.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن توسيع نطاق دور أعمال الشرطة وحفظ السلام في بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ويمنح حضوركم هنا اليوم هذه الجلسة الجدارة المستحقة. كما أشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومفوضي الشرطة، السيد غريغ هيندس في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والسيد فريد يبغا في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيد لوي ميغيل كاريليو في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

وكما تذكرنا المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة الأسترالية (S/2014/788، المرفق)، شهدنا على مدى العشرين عاما الماضية نموا غير مسبوق لعناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويعزى ذلك إلى الطابع المتغير لعمليات حفظ السلام التي ما فتئت في السنوات القليلة الماضية تواجه على نحو متزايد حالات ليس فيها سلام يحفظ وترتكب فيها الفظائع الجماعية. ومن ثم أصبح دور الشرطة أهم وأكثر تعقيدا إذ تتخطى مهمتها التقليدية للمراقبة إلى مهمة حماية المدنيين.

كما تستدعى الشرطة في بعثات حفظ السلام لتقديم الدعم التشغيلي الخاص بعناصر الشرطة في جميع مجالات مهام أعمال الشرطة برمتها، بما في ذلك حماية كبار الشخصيات، وحماية أمن المنشآت الرئيسية، ومهام الحراسة أو مكافحة الشغب والمساعدات الإنسانية. ويتم ذلك بالتوازي مع الولاية البالغة الأهمية المتمثلة في دعم البلدان المضيفة أثناء النزاعات وفي مرحلة ما بعد النزاع على السواء، وفي تعزيز سيادة القانون عن طريق إعادة بناء وإصلاح أنظمة الشرطة به والمؤسسات الأخرى المعنية بإنفاذ القانون. وقد انبثق ذلك من إدراك الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به مؤسسات أعمال الشرطة في الدول المضيفة في استعادة وصون القانون والنظام والأمن والاستقرار في سياقات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في بناء الثقة بين الحكومة والسكان، واضطلاع ضباط الشرطة في كثير من الأحيان بدور الواجهة الرئيسية بين الحكومة والمجتمع بشأن المسائل الأمنية.

وبوصف رواندا سابع أكبر دولة مساهمة في شرطة الأمم المتحدة، فإنها تدرك جيدا تلك الطلبات المتزايدة على وجه السرعة على عناصر الشرطة، وأن السياق التنفيذي قد وجهنا في سبل إعداد وحداتنا. وإدراكا لأهمية عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام، أيدت رواندا القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي اتخذناه للتو، الذي يحدد الخطوات العملية لتحسين فعالية عناصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إذ تزيد الحاجة إلى توسيع نطاق أعمال الشرطة في بيئات حفظ السلام وبيئات بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع.

وندرك جيدا أهمية وحدات الشرطة في عمليات حفظ السلام. بيد أن من الأهمية بمكان أن يحيط المجلس علما على النحو الواجب بالرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز التي تشير إلى أن أعمال الشرطة التابعة للأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأنه ينبغي لمجلس الأمن ألا يتعدى بأي حال من الأحوال على ولاية الجمعية العامة، ولا سيما ولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجنة الرابعة للجمعية العامة.

وكما نعلم، إن أفضل السبل لتنفيذ بعثة ما هو استخدام نهج متكامل ومنسق. وبالتالي، فإن جميع العناصر عمليات حفظ السلام، وخاصة القوات العسكرية وقوات الشرطة، بحاجة إلى التوافق والتكامل التامين. ولدي بعض الملاحظات والأسئلة التي سأوجهها لرؤساء عناصر الشرطة الحاضرين معنا هنا اليوم، على النحو المطلوب في المذكرة المفاهيمية.

فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، نشكر المفوض غريغ هندس، وبطبيعة الحال جميع أعضاء فريقه، على ما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من دعم إلى حكومة ليبريا في استجابتها لفيروس الإيبولا. وسيكون من دواعي امتناننا الاستماع إليه يتكلم أكثر عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة طريق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا المتعلقة بإصلاح وإعادة هيكلة قوة الشرطة الليبرية، ومؤسسات القانون والنظام، ولا سيما دور البعثة في ظل تفشي فيروس الإيبولا. كما سأكون ممتنا لو كان بإمكانه أن يشاطرنا خبرته فيما يتعلق بنشر قوة الشرطة الليبرية في جميع أنحاء إقليم البلد.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، تضطلع شرطة الأمم المتحدة بدور حاسم في حماية المدنيين، وإعادة بسط سيادة القانون، ومساعدة الحكومة الانتقالية في مكافحة الإفلات من العقاب. وفي ذلك الصدد، لدي سؤال للمفوض كاريليو. بالنظر إلى البيئة التشغيلية الصعبة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كيف يمكن للمجلس أن يكفل تجهيز ضباط الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة على النحو الكافي ومدربين تدريبا ملائما لتنفيذ ولاياتهم؟ ما الذي يحتاجون من أجل أداء المهام المنوطة بهم مما لا يملكونه أصلاً؟ هل يعتقد أن نشر وحدات حماية أو دعم أكثر تخصصا سيعزز جهود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى حماية المدنيين؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل هناك مجالات معينة من الخبرة يحتاج إليها بشكل ملح؟

ولدي أيضا سؤال للمفوض فريد ييغا. جرى تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بغية تحسين حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان ودعم تنفيذ اتفاق وقف الأعمال القتالية. هل هناك أفضل الممارسات يمكن أن تتشاطرها شرطة البعثة مع الآخرين في الاضطلاع بتلك الولاية؟ وأعتقد أن مفوضي الشرطة الآخرين يمكن أن يجيبوا أيضا على هذا السؤال فيما يتعلق بأفضل الممارسات في بعثتيهما. كلنا نعلم أن حكومة جنوب السودان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية شعبها. هل يتوقع المفوض ييغا متى يمكن للبعثة تسليم تلك المهام إلى السلطات في جنوب السودان؟ ومن الأهمية بمكان أن نجد السبل الكفيلة ببناء قدراتها. وقيل لنا إنه قام في الآونة الأخيرة بتدريب قوات الشرطة في جنوب السودان. هل وضع إطارا لرصد وتدريب المتدربين في الاضطلاع بواجباتهم الشرطية؟

ولدي سؤال إضافي للمفوضين كاريليو وييغا. وبالنظر إلى الحاجة إلى التمكن من الاستجابة السريعة للعنف في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، كيف يقومان بتعزيز التنسيق مع العنصر العسكري في بعثتيهما؟ هل هناك وضوح في تقسيم للعمل ومجالات المسؤولية بين القوات العسكرية والشرطة، وهل يرصدان أي تداخل؟

وفي ملاحظة أخيرة، أود أن أتشاطر تجربة رواندا بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بضابطات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة. وكما ينص الدستور الرواندي على تعيين النساء في ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الوظائف في هيئات صنع القرار، فإن ثلث ضباط الشرطة الروانديين نساء.

ولذلك، استطعنا نشر شرطيات ضمن بعثات الأمم المتحدة. وهن يؤدين المهام الحرجة كأفراد شرطة وأفراد في وحدات الشرطة المشكلة لحفظ الأمن في المجتمعات المحلية والتواصل مع النساء المحليات وتقديم خبرات الإبلاغ والتحقيق في حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وللأسف، لم تبلغ كل البلدان النقطة التي يمكن عندها الاختيار من بين مجموعات كبيرة من المرشحات المؤهلات الجاهزات للنشر في الميدان أو في مقر الأمم المتحدة لشغل مواقع القيادة العليا. وتخفيف بعض شروط التوظيف الصارمة، مثل شرط سنوات الخبرة الخمسة عشر في المجال في بعض الحالات، قد يسمح لمزيد من الدول الأعضاء التي ترغب في المساهمة بأفراد شرطة من الإناث، بأن تفعل ذلك. وبطبيعة الحال، يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم حوافز للنساء للعمل ضمن قوات الشرطة، ولكن ذلك يتطلب أيضا قليلاً من الإبداع والمرونة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة، دون المساس بنوعية المرشحات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أنوه بالإسهام الكبير لرواندا في جهود الشرطة في الأمم المتحدة، بما في ذلك، كما فهمت، كونها رابع أكبر المساهمين بأفراد شرطة من الإناث.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): تود لكسمبرغ أن تشكر أستراليا على تنظيم هذه الجلسة، وهي الأولى لمجلس الأمن بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في صون السلام وبناء السلام. وترؤسكم، سيدتي الرئيسة، لهذه الجلسة شخصياً يدل على التزام بلدكم إزاء هذه المسألة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إرفي لادسوس، ومفوضي الشرطة غريغ هيندز وفريد بيغا ولوي ميغيل كاريليو على إحاطاتهم الإعلامية.

إن مجلس الأمن باتخاذه للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، كأول قرار قائم بذاته بشأن الشرطة، يكون قد قدم إسهاماً عملياً ومفيداً في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وإصلاح القطاع الأمني. ولذلك، كانت لكسمبرغ من مقدمي مشروع القرار الذي قدم بمبادرة من أستراليا. وكما أوضحت المذكرة المفاهيمية لهذه الجلسة (S/2014/788، المرفق)، فقد شهدت السنوات العشرين الماضية زيادة غير مسبوقة في عدد وحدات بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والبعثات باتت أكثر تعقداً وتنوعاً من أي وقت مضى، وتعمل في ظروف متزايدة الصعوبة وكثيراً ما تكون عرضة للتردي السريع. والإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها للتو من قادة مكون الشرطة في ليبريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بينت ذلك بوضوح. ولذلك، كانت خطوة صائبة أن يكرس مجلس الأمن مزيداً من الاهتمام لعناصر الشرطة.

إن حماية المدنيين تقع في صميم ولاية معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعناصر الشرطة طرف رئيسي في التنفيذ السليم لتلك الولايات. ولذلك، لا بد أن تكون عناصر الشرطة مدربة ومؤهلة جيداً، وأن تكون مدركة للحاجة إلى حماية المدنيين. ويجب أن تكون لديها القدرة الكافية والموارد اللازمة لتوفير حماية فعالة للمدنيين، وخاصة النساء والأطفال، فهم أول ضحايا النزاعات. واليوم، إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، نرحب بكون القرار الذي اتخذ للتو قد أخذ هذا الجانب في الحسبان. والقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) يؤكد من جديد أن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة يجب أن يكون عنصراً مهماً في أي استراتيجية عامة تهدف إلى حل النزاع أو بناء السلام. ويؤكد القرار أيضاً على أهمية تعزيز التنسيق بين عناصر الشرطة

والمستشارين المسؤولين عن حماية الأطفال والنساء. كما أنه يحث على تدريب أفراد الشرطة قبل نشرهم، من خلال تمارين تقمص الأدوار، بغية تعزيز قدرتهم على منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وكذلك تعزيز قدراتهم في مجال حماية الأطفال. وهذا الحكم ينسجم مع القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والتراعات المسلحة.

وبروح التفاعل المميزة لهذه الجلسة، أود أن أتوجه بالسؤال للمفوضين بيغا وكارليو ليوضحا لنا كيف تنفذ ولاية حماية النساء والأطفال على أرض الواقع في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن نعرف أيضاً كيف يتم التنسيق بين عناصر الشرطة والمستشارين المسؤولين عن حماية النساء والأطفال في إطار كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهل ساعد تعيين منسق معني بحماية الأطفال في إطار مكون الشرطة على تحسين هذا التنسيق؟ وما هي التدابير التي يمكن لمجلس الأمن أن يتخذها لتعزيز قدرة عناصر الشرطة في هاتين البعثتين لحماية المدنيين؟

اسمحوا لي الآن أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع المرأة والسلام والأمن. فكما أشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، من الواضح أن الشرطيات يقدمن إسهاماً أساسياً في عمل عناصر الشرطة، خصوصاً حين تكون البعثات مطالبة بالتفاعل مع النساء المتضررات من العنف الجنسي أثناء التراع. ولذلك، من المهم أن تضاعف الجهود لزيادة أعدادهن، وتذلل أي عقبات تحول دون مشاركة المرأة في مكونات الشرطة. ولا بد أيضاً من إتاحة إمكانية وصول الشرطيات إلى كل مستويات المسؤولية في الميدان وفي مقر الأمم المتحدة.

وكحامية للسلام، تعتبر الشرطة أبرز وجوه الدولة حضوراً بين المواطنين. ويجب أن تلبي أكثر المعايير صرامة من حيث الكفاءة المهنية والجودة والانضباط. وفي هذا الصدد، فإننا نعتبر بُعد التوجيه في تدريب الشرطة الوطنية من قبل عناصر شرطة الأمم المتحدة أساسياً، وكذلك تدريب المزيد من المسؤولين الكبار. وأغتنم هذه الفرصة لسؤال المفوض هيندز عن ماهية التدابير المحددة التي تتخذ في ليبريا لضمان دوام بناء قدرات الشرطة الوطنية الليبرية، وبعبارة أخرى، لكي يمكن للشرطة المحلية أن تعمل على المدى الطويل دون دعم من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

في الختام، أود أن أعرب عن عميق امتنان لكسمبرغ لأكثر من ١٢٥٠٠ من أفراد الشرطة المنتشرين في إطار بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وإلى جانب حفظة السلام والموظفين المدنيين، يؤدي أفراد الشرطة هؤلاء عملاً أساسياً، في ظروف صعبة غالباً، في إطار تنفيذ الولايات التي يحددها المجلس. وإننا نشيد بالتزامهم، إذ نحيي ذكرى أولئك الذين ضحوا بأرواحهم أثناء تأدية واجبهم في خدمة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثلة لكسمبرغ على دعم بلدها للقرار الذي اتخذ صباح هذا اليوم.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على حضوركم هنا وترؤسكم جلسة اليوم، أول جلسة لمجلس الأمن مكرسة للشرطة، إحدى أهم الأدوات في ترسانتنا الجماعية لمنع العنف والتراع. وحضوركم هنا شهادة على التزام أستراليا العميق والدائم بتحسين مكون شرطة الأمم المتحدة في سياق عمليات حفظ السلام.

لقد تشرفت مؤخراً بالتفاعل مع المفوض هيندز، القائد الأسترالي لشرطة الأمم المتحدة في ليبريا. كان رائعا للغاية وهو يؤدي عمله في بيئة عملياتية صعبة جداً. بالطبع، كل بعثة من

البعثات الممثلة هنا تمثل بيئة عملياتية صعبة من نوع مختلف. لذلك، أشكر هؤلاء السادة على قيادتهم العظيمة.

إننا نجتمع في وقت يتزايد فيه طلب بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي نيسان/أبريل، أذن مجلس الأمن بنشر ١٨٠٠ فرد من شرطة الأمم المتحدة ضمن بعثة حفظ سلام واحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وهذا العدد أكبر من كل شرطة الأمم المتحدة التي جرى نشرها في كل بعثات حفظ السلام في عام ١٩٩٤، عندما لم يكن مجموع أفراد الشرطة حينها يتجاوز ٦٧٧ ١ فرداً.

في عام ٢٠١٢، كانت هناك ٥٦ وحدة شرطة مشكّلة ومأذونا بها، واليوم هناك ٧٢ من تلك الوحدات، وبالتالي فإن بوسعنا أن نرى نوع الاختلاف الذي حدث خلال فترة سنتين فقط.

ويبيّن تزايد الطلب على شرطة الأمم المتحدة تنامي فهمنا للدور الذي تضطلع به. ونحن ندرك أنها تضطلع بدور محوري في كفالة تحقيق الهدف الرئيسي المنوط ببعثات حفظ السلام، وهو لا يقتصر على وقف النزاعات، بل يشمل بناء السلام الدائم بدلا عن النزاعات. وبالنظر إلى ذلك، فإن ما نطلبه قد أدى أيضا إلى تحول شرطة الأمم المتحدة من الرصد السلبي لأداء الشرطة المحلية إلى تولي العديد من مهام إنفاذ القانون وتدريب قوات البلد المضيف. وذلك منطقي. وإن كان أحد أسباب حاجتنا إلى بعثات حفظ السلام في المقام الأول يتمثل في ضعف الأمن العام أو انعدامه التام فإن من شأن ذلك أن يستتبع أنه حتى تكون البلدان قادرة على حماية شعوبها وحتى تكون البعثات قادرة على إكمال أنشطتها في نهاية المطاف علينا أن نعزز قدرة البلد المضيف على إنفاذ القانون. وتمثل قدرتنا على بناء المزيد من المساءلة والكفاءة المهنية للشرطة في البلدان المضيفة شرطا لا غنى عنه بالنسبة للجهود المبذولة على نطاق أوسع بهدف إعادة إرساء سيادة القانون أو إرسائها للمرة الأولى في بعض الحالات.

ولذلك السبب تستثمر الولايات المتحدة في تعزيز قوات شرطة الأمم المتحدة. وقد وفرنا في هذا العام وحده التدريب لـ ١٥ وحدة شرطة مشكّلة وتم نشرها في خمس بعثات مختلفة من بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى توفير المعدات اللازمة لضمان النشر السريع لوحدات شرطة الأمم المتحدة من بنن وبوركينا فاسو وتوغو والسنغال. ولذلك السبب فإننا نشيد بالتعهدات مؤخرا بالمساهمة بأفراد شرطة من بنغلاديش ورواندا والصين وفنلندا ومنغوليا ونيبال، وهي التعهدات التي أعلن عنها في مؤتمر قمة معني بحفظ السلام وشارك في رئاسته نائب الرئيس بايدن في أيلول/سبتمبر. وتكتسي تلك المساهمات أهمية بالغة في سد الفجوة الحالية بين القدرة والحاجة.

وما فتئت شرطة الأمم المتحدة تثبت قدرتها على التصدي للمهام المعقدة، من قبيل حماية المدنيين وحفظ القانون والنظام. وفي جنوب السودان تتولى ثلاث من وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للأمم المتحدة والمؤلفة من ٣٥٠ فردا من أفراد الشرطة من بنغلاديش ونيبال، إلى جانب ٥٠٠ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة المسؤولية عن توفير الأمن الداخلي في تسعة مخيمات تؤوي ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخليا. ويقيم الأشخاص الذين يؤيدون الحكومة والذين يعارضونها في أماكن متجاورة في تلك المخيمات – شأنهم في ذلك شأن الأشخاص من المجموعات العرقية الذين تم تأليب بعضهم على بعض في جنوب السودان في سياق تلك الحرب الأهلية الوحشية – الأمر الذي يجعل عمل الشرطة في تلك المخيمات أحد التحديات البالغة الصعوبة. وتحصل الأمم المتحدة على قدر كبير من الثناء المستحق عن جدارة على فتح أبواب مقرها في جنوب السودان للأشخاص الفارين من العنف. ويجدر الثناء أيضا على شرطة الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية عن منع العنف بمجرد وجود الأشخاص الفارين داخل تلك البوابات. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي

بانغي العاصمة على وجه التحديد، تتولى خمس من وحدات الشرطة المشكلة و ١٠٠ من أفراد الشرطة، جنبا إلى جنب مع كتيبتين عسكريتين، المسؤولية الكاملة عن توفير الأمن العام في المدينة من الساعة ١٦/٠٠إلى الساعة ٨/٠٠ يوميا.

وبالنظر إلى الطلب المتزايد على شرطة الأمم المتحدة، فإن مما يسترعي الانتباه أن هذه هي أول جلسة لمجلس الأمن تكرّس لهذه المسألة، وهي المرة الأولى أيضا التي تقدّم فيها وحدات الشرطة إحاطات إعلامية إلى أعضاء المجلس. وفي ذلك مؤشر على انعدام الاتصالات على نطاق أوسع من الميدان إلى المجلس. ويقينا فإن المجلس سيجني فائدة جمة من المزيد من التعرف على التحديات والمشاكل القائمة في الميدان. ويجب أن ننشئ قنوات اتصال سلسة من شأنها أن تمكن البعثات من تبادل المعلومات من الميدان على وجه السرعة. وينبغي ألا يعني ذلك تحقيقه من خلال جلسات مجلس الأمن كما في هذه الجلسة فحسب، بل ينبغي أن تكون لدينا وسائل متعددة للحصول بصورة منتظمة على المعلومات المستقاة بشأن ما هو عملي وناجح وما هو غير ذلك. ومن شأن ذلك أن يجعل العمليات أكثر فعالية وخضوعا للمساءلة، فضلا عن جعلنا أكثر جدوى في دعم وحدات الشرطة في وقت الحاجة.

وبالنظر إلى تزايد الطلب والمسؤوليات، فإنه يجب علينا أن نضطلع على نحو أفضل بمهمتنا المتعلقة بمتابعة الأداء. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرحب بوضع الإطار الاستراتيجي للتوجيهات، وخاصة التشديد على حقوق الإنسان والشفافية وحماية المدنيين . وقد شاركت حكومة الولايات المتحدة في المشاورات الإقليمية بشأن الإطار التي جرت في النرويج. ونسلم بأهمية تلك الدورة، فضلا عن أنها كانت بناءة كما ينبغي. وذلك النهج – القائم على التعلم في الوقت الحقيقي من حالات النجاح والفشل في الميدان، وإشراك الدول الأعضاء في هذه المناقشة – هو الطريق الصحيح لمعالجة التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة. ولكي يكون ذلك الإطار فعالا بحق، فإنه يجب أن يكون قابلا للتنفيذ الميداني بواسطة قادة الشرطة. ويجب أن نواصل تكييفه وتحسينه استنادا إلى تعليقات الخبراء.

ومن ذلك المنطلق، فإننا نرى أن الأسئلة التي وجهناها إلى مفوضي الشرطة اليوم تبادل أوّلي فيما نود أن يكون تبادلا أكثر انتظاما. وفي الختام، فإن لدي سؤالين.

أولا، إن حماية المدنيين هي إحدى الولايات الأساسية لعمليات حفظ السلام الحديثة. وهي أيضا مسؤولية أساسية عن إنفاذ القانون. مع ذلك، وكما شددنا في المجلس في كثير من الأحيان، فما تزال البعثات تخفق بصورة منتظمة في الوفاء بتلك الولاية. وبالنسبة لجميع الموجودين هنا من الذين ينشطون في المجالات التي أثيرت فيها هذه المسألة – في وقت ما من حياة البعثة – فيما يتعلق بالكيفية التي يمكن أن تساعد بها بعثة الشرطة على وجه الخصوص على تنفيذ ولاية حماية المدنيين، فإنني أود أن أسأل عن العقبات التي واجهتهم في الاضطلاع بتلك المسؤولية. وهل تتوفر لأفراد الشرطة – تحت قيادتهم – توجيهات واضحة بشأن ما تنطوي عليه حماية المدنيين، وكيفية القيام بتلك المسؤولية؟ وما هي الخطوات التي يمكن أن يتخذها مفوضو الشرطة أو تلك التي اتخذوها في الميدان بالفعل لضمان أن للشرطة من مختلف ثقافات الشرطة ومن شتى البلدان المساهمة بأفراد الشرطة تفسيرات مماثلة لماهية الوسائل الكفيلة بحماية المدنيين؟ وبطبيعة الحال، فإن تلك مسألة تتعلق بالبلدان المساهمة بقوات، غير أنها تقتضي العرض والتوضيح من جانب الشرطة أيضا.

ثانيا، وأخيرا، في سياق فهمنا للدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به الشرطة في بناء القدرات في البلدان المضيفة وهيئات إنفاذ القانون، فإن أحد التحديات الجماعية التي نواجهها يتمثل في الموازنة بين الحاجة إلى توفير القانون والنظام في حالات بعينها يوجد فيها فراغ في عمل الشرطة، في الوقت

ذاته الذي نواصل فيه تدريب أفراد الشرطة المحلية بطريقة مكثفة وسريعة كي يتسنى لها استئناف الاضطلاع بمسؤولياتها. ولا يمكن أن يكون وجود الشرطة الدولية ذريعة لعدم زيادة الشرطة المحلية، لأن في ذلك خطرا. وسأكون ممتنة جدا إن تكلم جميع مفوضي الشرطة الموجودين هنا عن تلك المسألة المتعلقة بأهمية تحقيق التوازن بين توفير القانون والنظام بالفعل، حين يكون المدنيون بحاجة إلى الأمن، في مقابل أهمية ألا تصبح عبئا على البلدان المضيفة. وتلك مسألة شائكة للغاية. ونرحب بأي أفكار يمكن تقديمها بشأن ما يستطيع المجلس القيام به بهدف إزالة العقبات التي تعترض الشرطة في تعزيز إنفاذ القانون في الميدان في البلد المضيف.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسوس، والمفوضين هندس، ويغا، وكاريليو على إحاطاتهم الإعلامية. ترحب ليتوانيا باتخاذ أول قرار منفصل (٢١٨٥) (٢٠١٤) بشأن شرطة الأمم المتحدة، ونحن سعداء بتقديمه. ونعرب عن تقديرنا لهذه الفرصة التي أتيحت للمرة الأولى لأن يتكلم فيها أعضاء مجلس الأمن على نحو مباشر مع رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة. وينبغي أن يصبح ذلك حدثا وممارسة عملية منتظمين، فضلا عن أن يكون تفاعليا بقدر الإمكان.

وبالنظر إلى أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أصبحت متعددة الأبعاد على نحو متزايد، فقد بات نجاح البعثة يعتمد أكثر من ذي قبل ليس على عنصرها العسكري فحسب، بل أيضا على مهارات أفراد الشرطة الذين عادة ما يكونون في الخطوط الأمامية عندما يتعلق الأمر بوقف أعمال العنف في المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم إلى الضحايا ومساءلة المجرمين، والمساعدة على بناء مؤسسات العدالة الوطنية. وقد تأخر كثيرا عقد مناقشة مكرسة لشرطة الأمم المتحدة في إطار المجلس. وما زال النمو السريع لعدد أفراد شرطة الأمم المتحدة، الذي بدأ بعمليات النشر إلى يوغوسلافيا السابقة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، مستمرا منذ ذلك الحين. فقد تضاعف عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة على مدى السنوات ال ١٥ الماضية، وهم يمثلون الآن أكثر من نسبة ١٢ في المائة من أفراد الأمم المتحدة النظاميين. وقد تم نشرهم في ١٢ من جملة ١٦ بعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وبعد بضع سنوات فقط من انضمام ليتوانيا إلى الأمم المتحدة، بدأت نشر أفراد شرطتها إلى البعثات في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو. واليوم ينتشر أفراد شرطة بلدنا في هايتي وليبريا وقبرص، فضلا عن البعثات الموجودة في أفغانستان وأوكرانيا وبعثة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وأود أن أشدد بإيجاز على موضوعين مختارين للمناقشة اليوم: حماية المدنيين وأهمية تدريب الشرطة.

غالبا تكون حماية المدنيين من قبل عناصر الشرطة على رأس أولويات نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة ومحورا لها. وفي حين تتدخل العناصر العسكرية لحماية المدنيين الذين يتهددهم الخطر الوشيك، فإن شرطة الأمم المتحدة تسهم إسهاما أساسيا عن طريق تنظيم الدوريات في مناطق الخطر المتزايد، وحفظ النظام العام وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، علاوة على كفالة الأمن في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وليس ذلك أكثر جلاء مما هو عليه الحال في ليبريا، حيث ما تزال التحديات التي يواجهها أفراد الشرطة العاملون في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والشرطة الوطنية الليبرية في مجال مكافحة تفشي فيروس الإيبولا هائلة وتستحق منا الاحترام والإعجاب. وفي الوقت نفسه، كشف تفشي المرض عن أوجه ضعف مستمرة في قوة الشرطة الليبرية، من قبيل عدم كفاية المهارات والتنقل، والفساد وانعدام المساءلة. وينبغي معالجة أوجه القصور هذه بعد تغلبنا على أزمة الإيبولا مباشرة.

وفي جنوب السودان، فقد تحولت الحالة التي اتخذت شكل الأزمة السياسية في بادئ الأمر إلى كارثة إنسانية تقترن بانقسامات عرقية عميقة. وتقع على عاتق عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مهمة هائلة تتمثل في تنفيذ العمليات في مخيمات مكتظة بالأشخاص في ظل تفشي الجريمة وزيادة حدة التوتر على أساس الانتماء العرقي، علاوة على تزايد العنف الجنسي بصورة مستمرة. ولكي تكفل البعثة النجاح في تنفيذ ولايتها عقب إعادة تنظيمها، فإنه ينبغي لها أن توفر لموظفيها مهارات الوساطة ومشاركة المجتمعات المحلية.

وسيكون من الضروري نشر مزيد من أفراد الشرطة من الإناث من أجل تحسين حماية النساء والأطفال والتصدي للعنف الجنسي في مخيمات المشردين.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ستؤدي الشرطة دوراً حاسماً في استعادة القانون والنظام ووقف العنف وجرائم العنف والنهب. غير أنه لا ينبغي إسناد مهمة تتجاوز قدرات أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. فهنالك حاجة إلى وجود عسكري أقوى للأمم المتحدة لمواجهة الميليشيات المدججة بالسلاح المسؤولة عن انتهاكات وقف إطلاق النار والهجمات على المدنيين.

لا تزال الحماية من العنف الجنسي والجنساني تمثل أولوية رئيسية في تنفيذ ولايات حماية المدنيين. ومن المتوقع أن تكون شرطة الأمم المتحدة مرة أخرى في طليعة الاستجابة الفعالة. وفي هذا الصدد، نرحب بالنُهُج الاستباقية مثل نشر فريق متخصص من شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل دعم الشرطة الوطنية في مجال منع قضايا العنف الجنسي والجنساني والتحقيق فيها، فضلاً عن توعية الناجيات من العنف الجنسي من قبل شرطيات الأمم المتحدة في ليبريا ودارفور. وعلاوة على ذلك، فإن دور أفراد الشرطة من الإناث ليس مجرد الخدمة والحماية، فهنّ يلهمن الفتيات والنساء المحلّيات أيضاً للدفاع عن حقوقهن ولأن يصبحن مشاركات بفعالية في مستقبل بلدهن. فهنّ بمثابة قدوة حسنة وتشجعن النساء على الانضمام إلى مؤسسات حفظ القانون والنظام والمؤسسات العدلية على الصعيد الوطني، بما يمكنهن من المساهمة في أمن مجتمعاتهن المحلية لفترة طويلة بعد مغادرة بعثات الأمم المتحدة.

إن كفالة حسن تدريب شرطة الأمم المتحدة هي في الوقت نفسه تحدٍ وعنصر أساسي في كل بعثة. غالباً ما يأتي أفراد الشرطة من مختلف قوات الشرطة الوطنية بمفاهيم مختلفة حول دور الشرطة في المجتمع. وبالإضافة إلى المكان غير المألوف، فإنهم يواجهون بيئات أكثر عداء وضعف البنى التحتية وصعوبات في التعامل مع سلطات الشرطة في الدولة المضيفة. وينبغي للأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات شرطة أن تبذل كل ما في وسعها لضمان استعداد عنصر الشرطة كله للعمل كفريق واحد، توحده ولاية البعثة.

وكما أن أهداف بعثات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مكيفة مع الحالة عن كثب في كل دولة من الدول المضيفة، يجب أن يكون التدريب كذلك. وفي حين أن القيام بمهام الشرطة على أرض الواقع قد يكون ضرورياً في البلدان التي تكون فيها الهياكل الوطنية لإنفاذ القوانين ضعيفة أو غير موجودة، فمن غير الممكن أن يكون ذلك سوى تدبير مؤقت. وينبغي لأفراد شرطة الأمم المتحدة أن يكونوا قادرين على نقل خبراتهم وراغبين في ذلك بهدف بناء قدرات الدولة المضيفة وتسليم مهام الشرطة إلى السلطات الوطنية التي تعمل في إطار سيادة القانون والرقابة المدنية الديمقراطية. ويجب أن يتلقى عناصر الشرطة، بما في ذلك قادة البعثات، التدريب ذا الصلة بعملهم قبل الانتشار، لا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين والنساء والأطفال وحقوقهم الإنسانية، فضلاً عن التصدي للعنف

الجنسي والجنساني. وفي هذا الصدد، نرحب باعتماد إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني لمبادئ توجيهية بخصوص شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ ولايات حماية المدنيين.

وفي الختام، يجب أن تضمن شرطة الأمم المتحدة بقاءها قريبة من المجتمعات المحلية التي تخدمها. إن التكلم باللغة المحلية في كثير من الأحيان أمر لا غنى عنه للتنفيذ الفعال لمهام الشرطة في المجتمعات المحلية وتدريب سلطات الشرطة الوطنية. ونرحب بالشراكة بين المنظمة الدولية للفرنكفونية وشعبة الشرطة الرامية إلى زيادة عدد أفراد الشرطة الناطقين بالفرنسية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوجه بضعة أسئلة إلى مفوضي الشرطة المشاركين. فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ما هي التدابير الإضافية التي يجري اتخاذها للتأكد من امتلاك أفراد الشرطة في البعثة للمهارات الكافية للتوسط وتخفيف التوترات وتلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني؟ وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كيف يمكن لشرطة الأمم المتحدة مساعدة السلطات الوطنية في إلقاء القبض على الأشخاص المسؤولين عن الجرائم والعنف؟ وبالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كيف يمكن للبعثة أن تكيف الجهود التي تبذلها من أجل بناء الشرطة الوطنية الليبرية في أعقاب الدروس المستفادة خلال أزمة الإيبولا؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ليتوانيا على ما قدمته من دعم للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي اتخذ في هذا الصباح.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أنا أيضاً أن أشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وجميع مفوضي الشرطة على رسالتهم الموجزة والمفيدة للغاية، والتي تتيح لنا تقييم أهمية الدور الذي تضطلع به عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام، وهي رسالة نفهم أيضاً أنها تتصل بالتحديات التي نواجهها. ومن خلالهم، أود أيضاً أن أشيد بالنساء والرجال الذين يشكلون عناصر الشرطة هذه. وأنا أحييهم لما يبدونه من التزام وتفانٍ في خدمة القضية التي ندافع عنها في الأمم المتحدة.

وأود أيضاً أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم مناقشة اليوم وعلى أول قرار لمجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤) يتعلّق بشرطة الأمم المتحدة، وهو القرار الذي يعترف بالتطور الكبير الذي حدث في عمليات حفظ السلام.

ويمكن تفسير هذا التحول بالتحوّل في البيئة الاستراتيجية الدولية وتطور التراعات، الأمر الذي أدى إلى إضفاء الطابع المنهجي على وجود عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. وتسهم عناصر الشرطة اليوم إسهاماً حيوياً، وأعتقد أن ذلك قد تم الاعتراف به بشكل واضح في تحقيق استقرار الحالات.

أود أن أركز على ثلاثة جوانب رئيسية للدور المتزايد للشرطة في عمليات حفظ السلام.

أولاً، من حيث النوعية، تتطلّب المساهمة الفعالة لعناصر الشرطة في حماية المدنيين، جنباً إلى جنب مع غيرها من عناصر عمليات حفظ السلام، أن يكون أفراد الشرطة والدرك مجهزين تجهيزاً جيداً، ليس من أجل حمايتهم الشخصية فحسب، بل أيضاً عندما يتعلق الأمر بموارد الاتصالات الضرورية من أجل سلسلة قيادة قوية وكي يعملوا باعتبارهم وحدات متنقلة تلبّي النداء. وهم بحاجة إلى التدريب للقيام بمهام محددة، ولا سيما في مجال مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، كما ذكر الكثيرون منا. إن نشر شُرطيات هو أحد الجوانب الأساسية لطمأنة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الفئات الضعيفة. والقيام بهذه المهمة أمر ضروري لأن مراكز الخفارة المجتمعية هذه ستكفل إعادة بناء الثقة تدريجياً بين السكان وقوات الشرطة المحلية.

ثانياً، تتطلب هذه التغييرات المزيد من الموظفين والخبرات – وهي رسالة أوضحها مفوضو الشرطة. وإلى جانب مهام الأمن العام التقليدية، يُطلب من عناصر شرطة بعثة الأمم المتحدة أيضاً المشاركة في إعادة بناء وتطوير قدرات قوات الشرطة في البلدان المضيفة. وبالتنسيق مع البلدان المضيفة، يحتاج عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام الآن إلى مزيد من الدعم من خلال المزيد من التخصص، استناداً إلى خبرات محددة معترف بها، فضلاً عن قدرة أفراد الشرطة على التكلم بلغات البلد المضيف. وأعتقد أن خير مثال على ذلك النجاح الكبير الذي حققه فريق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، المسؤول عن تدريب الشرطة الهايتية على مكافحة العنف الجنسي والجنساني. إن التعبئة القوية من جانب الدول الأعضاء من شأنها مواصلة نشر أفرقة من هذا القبيل في عمليات حفظ السلام في البلدان المضيفة. وبشأن هذه المسألة، ينبغي لنا أيضاً أن نشدد على ضرورة نقل قواعد موحدة إلى البلدان المضيفة، وليس الخبرات الوطنية لأفراد الشرطة، من أجل تيسير الملكية الوطنية. وأرحب في هذا الصدد بالعمل الذي أنجز بالفعل والذي يجري تنفيذه من قبل شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، التي ظلت لعدة سنوات تضع مبادئ توجيهية ومعايير تشغيلية، ولا سيما الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية.

ثالثاً، إن مكافحة الجريمة المنظمة من أجل دعم البلد المضيف وإعادة بناء قدراته ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أنشطة الشرطة خلال عمليات حفظ السلام. وترتبط الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بعض الأحيان بالإرهاب، وتدعو الحاجة إلى استجابة على الصعيد العالمي. ونعتقد أن المزيد من التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المضيفة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمات الشرطة الإقليمية يمكن أن يتحقق عن طريق التدريب وتبادل المعلومات العملية والخبرة الفنية. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يكون ذلك مشفوعاً باستمرار توثيق التعاون بين قطاعي الشرطة والقضاء بما يتماشى مع الهدف النهائي نفسه، ألا وهو، إعادة بناء ثقة السكان وتحييد المجرمين، مما يجعل من الممكن إعادة بناء سيادة القانون. وفي هذا الصدد، تعقيباً على سؤال طرحتها وفود أخرى، أود أن أسأل مفوض الشرطة كاريليو عما إذا كان بوسعه أن يحدّثنا قليلاً عن فرقة العمل المشتركة في بانغي، وبصفة خاصة دورها في حماية المدنيين. ونرى في ذلك تطوراً مثيراً جداً للاهتمام يمكن أن يكون نموذجاً لأنشطة الشرطة الأخرى للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن تحديات التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة لا تزال عديدة. وهي تشمل ضرورة التنسيق الجيد بين عنصر الشرطة والعنصرين المدني والعسكري وضرورة أخذ البلدان المضيفة بزمام الجهود التي تضطلع بها عمليات حفظ السلام واستخدام التكنولوجيات الحديثة من أجل حماية الأفراد أثناء القيام بمهامهم، وكما ذكرت من قبل، القدرة على التكلم بلغة البلد المضيف من أجل استعادة الثقة بين السكان المحليين ومؤسسات الدولة. ومن شأن كل ذلك أن يمكننا من أن يكون لدينا شرطة أمم المتحدة أكثر مهنية وفعالية.

ويُنتظر أن توفر توصيات فريق الخبراء المعني بالاستعراض الاستراتيجي لحفظ السلام مقترحات مفيدة في هذا الصدد.

وتتطلع فرنسا باهتمام كبير إلى تلقي تلك التوصيات، وتؤكد من جديد استعدادها للإسهام في هذه المناقشة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على المسائل التي أثارها. وأنوه بدعم فرنسا للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤).

السيدة كعوار (الأردن): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على هذه المبادرة القيمة والأولى من نوعها. أود أن أعبر عن بالغ

تقديري للدور المتميز الذي يقوم به مكون الشرطة التابع للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وأود هنا أن أشكر السيد هيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية الشاملة الذي قدمها حول التحديات التي تواجه عمل مكون الشرطة في عمليات حفظ السلام. كما أعبر عن الشكر لمفوضي الشرطة في بعثات الأمم المتحدة في ليبريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى على الإيجاز الخاص ببناء المؤسسات وبعمليات التدريب والخبرات والمهارات وأهمية التجهيز لضمان سير عمليات حفظ السلام، إضافة إلى الإحاطة الخاصة بحماية المدنيين والنساء.

نحيي اليوم النساء والرجال من كافة الجنسيات الذين عملوا تحت راية الأمم المتحدة لحفظ السلام. نحيي أصحاب الخوذ الزرق الذين ضحوا وبذلوا أسمى الجهود لتجنيب الشعوب ويلات النزاعات في مختلف مناطق العالم والتي كانت أولها منطقتي، الشرق الأوسط. واليوم نفخر كأردنيين بأننا في طليعة هذا المسعى الدولي لخدمة الأمن والسلم الدوليين، فقيادتنا الهاشمية مؤمنة بهذا النهج النبيل وجيشنا العربي ملتزم بتقديم أفضل الكوادر والكفاءات. إن هذا الالتزام ينبع من إيمان الأردن الثابت بضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتأمين البيئة الآمنة والمستدامة التي تضمن تحقيق الاستقرار لضمان العيش الكريم للشعوب التي تعاني من الحروب والنزاعات الداخلية.

لقد شارك الأردن، منذ عام ١٩٩٣، ولغاية الآن في ٢٢ مهمة لعمليات حفظ السلام وبعض البعثات السياسية التابعة للأمم المتحدة وبولايات مختلفة من حفظ السلام وبناء السلام والتي تمثلت في إصلاح وبناء قدرات الشرطة بجميع أطيافها. وذلك من خلال مشاركة ضباط متخصصين في هذا المجال. وفي هذا السياق، فقد بلغ عدد المشاركين في مهام الأمم المتحدة ٥٥٦ ٢١ فردا في حين بلغ عدد المستشارين المشاركين ٢٥٤ ٥ ضابط شرطة.

تعلمون أن تحسين مستوى الأداء وتطوير قدرات مكون الشرطة أصبح مطلبا ملحا لمواكبة متطلبات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. حيث أنه في الآونة الأخيرة، وفي ظل زيادة الطلب على مكون الشرطة، عددا وتخصصا، للمشاركة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، ونظرا لازدياد تعقيد بعض المهام، فقد تحول دور الشرطة من مجرد تنفيذ المهام التقليدية المحصورة في عملية الرقابة ليتجاوز ذلك ليشمل المشاركة في بناء القدرات بمختلف تخصصاتها. ومن هنا، فإن مشروع القرار الخاص بمكون الشرطة ٢١٨٥ (٢٠١٤) والذي تقدمت به أستراليا، مشكورة، يعتبر اللبنة الأساسية وحجر الزاوية الذي يتفق مع الإطار التوجيهي الاستراتيجي الذي تبنته وطورته شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام.

لقد شمل مشروع القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) إبراز الدور الجوهري لمكون الشرطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام وتضمن الخطوات العملية التي من شأنها تحسين مستوى فعالية أداء الشرطة في تنفيذ الولايات المختلفة. ومن خلال هذا القرار، فإن الأمم المتحدة ستضمن مشاركة الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلام وبنائه من خلال ضباط شرطة مدربين يتمتعون بمهارات وخبرات متخصصة تتفق مع المعايير الدولية بما يضمن تنفيذ الولاية المنوطة بالبعثة بحرفية واقتدار، الأمر الذي من شأنه تعزيز مفهوم الأمن وتخفيف آثار ويلات الصراع على السكان المدنيين وحمايتهم من شتى أنواع التهديد والتعذيب النفسي والجسدي. بالإضافة إلى المساهمة في بناء القدرات المختلفة الخاصة بالقطاع الأمني بمختلف أطيافه.

تعتبر الأردن دولة رائدة في مجال المشاركة في عمليات حفظ السلام، فبالإضافة إلى الخبرات المتراكمة ومتعددة الأطياف التي اكتسبها ضباط الشرطة الأردنيون عبر سنين من المشاركة في عمليات حفظ السلام وبنائه. تضطلع حكومة بلدي بعملية إثراء وصقل المهارات والقدرات من خلال إيلائها

جل الاهتمام الموجه للعملية التدريبية المتخصصة لتلبية الطلب المتزايد والمتنوع مع تنوع المهام. وفي هذا الإطار، ولتحقيق هذا المستوى الفاعل من الأداء، يتلقى ضباط الشرطة المشاركين دورات تدريبية متخصصة في معهد تدريب قوات حفظ السلام وحقوق الإنسان في الأردن، حيث تم اعتماد مناهج التدريب المتكامل الخاصة بالأمم المتحدة لتأهيل الضباط الأردنيين وصقل مهاراتهم على محوري وحدات الشرطة المشكلة والمستشارين.

وهنا، أود أن أتوجه بسؤال إلى مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وهو، ما هي الدروس وما يمكن إضافته إلى خبرة الشرطة، مستقبلا، فيما يتعلق بما حصل في ليبريا من تفشي الأوبئة، مثل الإيبولا؟ نحن نعلم أن الشرطة ليست في المجال الصحي لكنها اضطرت إلى التعامل معه. وبشكل أوسع، وإلى الجميع، أود بصفة عامة معرفة الدرجة التي يتم بها تفعيل أداة سياسة التخطيط المتكامل بين الشرطة والجيش والموظفين الإداريين المحليين في الميدان بشكل يضمن دقة تنفيذ الولاية لتكون أكثر فعالية ولتفادي ازدواجية الأدوار.

وفي الختام، أشكر حكومة أستراليا على هذه المبادرة الرائدة، والتي ستترك آثارا إيجابية على جميع النواحي العملية الخاصة بأداء الشرطة في تنفيذ الولايات المختلفة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأردن على تأييده للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤). كما أود أن أنوه مع خالص التقدير بمساهمة الأردن كأكبر مساهم بأفراد الشرطة في بعثات الأمم المتحدة.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. وأود أن أهنئ أستراليا على اعتماد مجلس الأمن لأول قرار على الإطلاق بشأن أعمال الشرطة (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤))، وعلى عقد هذه الإحاطة إعلامية الافتتاحية لرؤساء عناصر الشرطة. إنها حقا فكرة جيدة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى أن يصبح هذا جلسة سنوية على الأقل، وإلى الاستماع إلى المزيد من عناصر الشرطة في سياق الأعمال العادية لمجلس الأمن. نعتقد أن هذا يشكل جزءا مهما للغاية من العمل الذي نقوم به.

نعتقد أن هذه المناقشة تأخرت كثيرا. لقد نشرت الأمم المتحدة أفراد شرطة لأول مرة في الكونغو في عام ١٩٦٠. وفي السنوات العشرين الماضية، كانت هناك زيادة كبيرة في الطلب. تحدد الولايات المتحدة الأرقام، بما يمثل زيادة مقدارها ثمانية أمثال في ٢٠ عاما. وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن أفراد شرطة الأمم المتحدة من الرجال والنساء يقومون ببناء قدرات شرطة الدولة المضيفة، وتوفير الدعم التشغيلي، وفي بعض الحالات يضطلعون في الواقع بمهام الشرطة المؤقتة وحماية المدنيين.

ومن المرجح أن تستمر زيادة الحاجة إلى قوة شرطة فعالة تابعة للأمم المتحدة في المستقبل. إن طبيعة النزاعات آخذة في التغير. وتقتضي التحديات الجديدة من المجلس تغيير كيفية تصدينا لها. إن نشر عدد كبير من القوات العسكرية قد لا يكون دائما النهج الصحيح للتعامل مع الدول التي في سبيلها إلى الانهيار. وبدلا من ذلك، يمكن في بعض الأحيان لقوة شرطة فعالة تابعة للأمم المتحدة أن تكون طريقة أكثر مرونة وفعالية لدعم البلدان. وينطبق هذا بصفة خاصة في السياقات التي تصبح فيها الخطوط الفاصلة بين العنف السياسي والعنف الإجرامي غير واضحة. وأعتقد أن ذلك ظهر واضحا بصفة خاصة في الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد كاريلو. وفي هذا السياق أود أن أوجه سؤالا واحدا، وهو: في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث نركز بدرجة أقوى على أعمال الشرطة في الولاية، هل حققنا التوازن الصحيح، أم أنه غير كاف؟

علاوة على ذلك، وبينما تبدأ العناصر العسكرية لبعثات حفظ السلام عملية الخفض التدريجي، كما هو الحال في هايتي،

يمكن لشرطة الأمم المتحدة أن توفر جسرا هاما. وهذا النموذج من ”مهام الشرطة“ يمكن أن يصبح أداة لمجلس الأمن في المستقبل.

إن التصدي الفعال من شرطة الأمم المتحدة لهذه التحديات الجديدة يتطلب أن تتمحور جميع أنشطتها حول سلامة المدنيين وأمنهم. وكان السير روبرت بيل، وزير الداخلية البريطاني الذي أنشأ شرطة العاصمة لندن في عام ١٨٢٩، الأول في التعبير عن مبادئ ”عمل الشرطة بالتراضي“. وبعد قرابة مائتي عام، لا تزال مبادئ بيل هذه محور عمل الشرطة البريطانية، وفي العديد من البلدان الأخرى حول العالم. وليست هذه المبادئ أكثر أهمية منها في البلدان التي تعصف بها الصراعات. فالاستقرار يتطلب ثقة المواطنين بشرطة بلدهم واعتبارها شرطة مشروعة. ويجب أن نعمل معا لكفالة أن تمتلك شرطة الأمم المتحدة الأدوات والمهارات اللازمة للمساعدة في بناء قوات الشرطة التي تركّز اهتمامها على رفاه المواطنين وأمنهم.

وبغية أن تحقق عناصر شرطة الأمم المتحدة هذا الهدف، نود أن نقترح التركيز على ثلاثة مجالات رئيسية، أعتقد أنه تم توضيحها جيدا في الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح.

أولا، نحن بحاجة إلى إصلاح في المقر وفي الميدان لتعزيز فكرة الشرطة الدولية ومعاييرها وتدريبها، بغرض كفالة أن تكون شرطة الأمم المتحدة جاهزة لمواجهة تحديات المستقبل. ونحن نؤيد بقوة دعوة أستراليا لهذا الأمر اليوم. وهناك العديد من المبادرات الواعدة الجارية حاليا، بما في ذلك وضع الإطار الإرشادي الاستراتيجي – وهو انتهاج سياسة واحدة لتوجيه جميع أنشطة الشرطة التابعة للأمم المتحدة. ولقد تكلم غريغ هايندز عن ذلك في العرض الذي قدمه، وهو أمر هام. ولكن يتعين القيام بما هو أكثر. فعلى سبيل المثال، لا يوجد بعد نهج موحد إزاء كيفية توفير التدريب. ونحن نحث الفريق الرفيع المستوى المعني باستعراض عمليات حفظ السلام التابع للأمين العام على تقديم توصيات جريئة وطموحة بشأن كيفية تحسين شرطة الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب أن نحصل على الناس المناسبين وذوي المهارات المناسبة ليتواجدوا على أرض الواقع بسرعة. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق مجمّع الخبرات المتاحة وتعميقه، بما في ذلك مجموعة البلدان المساهمة بأفراد الشرطة. ولقد أوضح فريد يغا هذه النقطة جيدا في العرض الذي قدّمه عن جنوب السودان في وقت سابق. وإننا بحاجة إلى المزيد من الشرطيات، ونحث شعبة الشرطة على زيادة الجهود لتحقيق هدفها المتمثل في بلوغ نسبة عشرين في المائة منهن. وأعتقد بصراحة أننا جميعا نحسد رواندا على الإحصاءات التي قدّمتها حول قوة الشرطة الخاصة بها في وقت سابق اليوم. فوحدات الشرطة المشكّلة وأفراد الشرطة سيظلان أمرين هامين. ولكننا سوف نحتاج أيضا إلى نشر فرق مختصة ذات قدرات ومهارات متخصصة، مثل القدرة على التصدي للجرائم الجنسية والجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس. ونحن بحاجة إلى خبراء مدنيين في شؤون الشرطة، يكون باستطاعتهم العمل في مجال التنمية مع الجهات الفاعلة من أجل بناء القدرات والمؤسسات التابعة لقوات الشرطة في الدولة المضيفة.

ثالثا، نحن بحاجة إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الأخرى. وبغية أن تصبح الجهود التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة فعالة، فهي تقتضي أن تنضم جميع إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة معا في معالجة هذه المسائل. ونحن بحاجة إلى عملية لتخطيط البعثات تأخذ في الاعتبار المزايا النسبية لجميع الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في قطاع سيادة القانون، بغية تنسيق أنشطتها تبعا لذلك. ونحن بحاجة إلى آليات محسّنة للتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية التي تعمل أيضا في هذا المجال. ومركز التنسيق العالمي المشترك بين

إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالشرطة والعدالة والإصلاحيات هو خطوة جديرة بالترحيب في مجال التنسيق الداخلي. ولكن يتعين القيام بما هو أكثر من ذلك.

والمملكة المتحدة ملتزمة بدورنا في دعم شرطة الأمم المتحدة. فلدينا ضباط من المملكة المتحدة منتشرون في هايتي، وجنوب السودان، والعراق. ونحن نريد زيادة هذا الدعم، لا سيما من خلال توفير قدرات متخصصة في مجالات مثل الجريمة المنظمة، والشرطة المجتمعية، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ونتصدّر أيضا الجهود التي تبذلها الجهات المانحة، حيث نعمل في أربعة عشر بلدا من البلدان المتضررة من الصراعات، وأنفقنا ٨٠ مليون دولار على برامج العدالة والأمن في عام ٢٠١٣، ونساعد أكثر من ١٠ ملايين امرأة على الوصول إلى خدمات العدالة والأمن بشكل أفضل.

لديّ سؤالان آخران أود أن أطرحهما على مقدمي الإحاطات الإعلامية طالما تتوفر لنا هذه الفرصة الآن. الأول هو أنهم جميعا أثاروا الحاجة إلى ولايات أكثر تحديدا للمساعدة على جعل العمل الذي تقوم به الشرطة فعالا. نحن بحاجة إلى تفاصيل أدقّ من الميدان عن التحديات الرئيسية، وأعتقد مرة أخرى أن ثمة أعضاء آخرين في مجلس الأمن أوضحوا ذلك جيدا اليوم. لذا سؤالي هو: ما هي وجهة نظرهم – لأننا نعتقد أننا بدأنا بالإعراب عن وجهة نظرنا – بشأن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف؟

والسؤال الثاني موجّه إليهم جميعا وهو عن كيفية قياس النجاح. الواضح أننا بحاجة إلى معايير فعالة لمعرفة ما إذا كنا نحقق النجاح أو الفشل في عملية الانتقال إلى قوات الشرطة في الدولة المضيفة، ولكن كيف يمكنهم تحقيق ذلك؟

أخيرا، لا أريد أن أفوّت هذه الفرصة اليوم دون الإشادة بجميع الرجال والنساء الذين يخدمون في إدارة الشرطة التابعة للأمم المتحدة حول العالم. وفيما نناقش التحديات والإصلاحات المطلوبة لتحسين شرطة الأمم المتحدة، يجب ألاّ ننسى أبدا المخاطر التي تواجهها كل يوم لجعل عالمنا مكانا أكثر أمنا. والمناقشة الجارية اليوم تشكل أيضا فرصة لي كي أقول لكم شكرا بالنيابة عن حكومة بلدي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أنوّه بمساهمة المملكة المتحدة في شرطة الأمم المتحدة وحفظ السلام.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشعر بالامتنان لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لادسوس، فضلا عن رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة في ليبريا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نهنئ زملاءنا الأستراليين على مشروع القرار الذي اقترحوه واعتُمد بتوافق الآراء، بوصفه القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤).

إننا نعتبر عناصر الشرطة جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فهذه العناصر تساهم في تنفيذ الولاية الفريدة من نوعها لكل بعثة، حسبما تحدده الحالة المعينة للبلد الذي تنتشر فيه. وبفضل التقارير المنتظمة، وفقا للولايات ذات الصلة، وبفضل مجلس الأمن وولايات البعثات، يتم إطلاع الدول الأعضاء جيدا على العمليات الجارية في بلدان الانتشار وفي البعثات نفسها. ومع ذلك، نأمل من المناقشة الجارية اليوم أن تساعدنا على فهم الصعوبات التي تواجه عناصر الشرطة في الميدان بشكل أفضل بينما تعمل على تنفيذ مهامها.

إن الشرطة الجديدة التابعة للأمم المتحدة لديها مجموعة واسعة النطاق من المهام التي يتعين تنفيذها، نظرا لطبيعة ولايات بعثاتها التي تتزايد تعقيدا وتكاملا. فعليها الآن ليس مراقبة الأوضاع فحسب وتقديم التقارير عن الانتهاكات للنظام العام في مجالات مسؤولياتها، بل عليها أيضا أن تؤدي دورا هاما في المساعدة على إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون بعد انتهاء الصراع، وبناء القدرات الوطنية للدول المضيفة وتحسينها.

ونعتقد أن بإمكان الشرطة إحراز نتائج فعالة وطويلة الأجل إذا التزمت التزاما دقيقا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتعاونت تعاونا وثيقا مع البلد المضيف، واسترشدت في هذا الصدد بالأولويات التي حددها البلدان، ومبادئ الملكية الوطنية، واحترام السيادة الوطنية.

ومن الأهمية بمكان تجنّب فرض الضغط الخارجي أو وجهات نظر المرء الخاصة على عمليات الإصلاح. إن الشرطة هي التي تكون غالبا همزة وصل بين السكان وقوات حفظ السلام الموجودة، بل وأيضا بين السكان والحكومات. وعندما يتم تحقيق العمليات الانتقالية في مرحلة مبكرة، يمكن للنجاحات حتى ولو كانت في حدها الأدنى أن تبني ثقة المواطنين بالسلطات، وتهيئ الظروف المواتية للعودة إلى الحياة الطبيعية، وتضع الشروط المسبقة لتحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية. وقد أظهرت التجربة أنه من الأهمية الحيوية بمكان أيضا مراعاة حالة كل بلد عندما يجري تقديم المساعدة إلى الدول. وتجاهل هذا النهج والسعي إلى تطبيق نُهُج عالمية لإصلاح جزء هام وحساس من المجتمع، كهيئات إنفاذ القانون، سيؤدي حتما إلى رفض الصيغ المقترحة.

ولقد شهدنا مؤخرا احتمالا كبيرا لنشوب صراعات في أجزاء مختلفة من العالم حيث، للأسف، المدنيون هم أكثر المتضررين. ومع ذلك، نحن لا نتشاطر التفسير الذي أعطي عن عمليات حفظ السلام والذي يجري تداوله اليوم، وهو الذي ينحصر في حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية. إننا نعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه المهام تقع على عاتق الدول نفسها. كما ينبغي ألاّ ننسى المهام التقليدية ولكن التي ما زالت مطلوبة، من قبيل مراقبة الامتثال لاتفاقات السلام، والفصل بين الأطراف المتعادية.

ونحن نؤيد ضرورة قيام حوار متواصل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بشأن جميع جوانب أنشطة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مرحلة التخطيط وإنشاء الولايات.

ويجب أن نمنح دورا خاصا للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، وهي المنتدى الرئيسي المشترك بين الدول لوضع المبادئ التوجيهية للأمانة العامة في مجال حفظ السلام. وفي ذلك السياق، نرحب بتنظيم إحاطة إعلامية قادمة من رؤساء عناصر الشرطة إلى اللجنة الخاصة.

في الختام، وبغية تنفيذ مهام الشرطة بفعالية، لا سيما بالنظر إلى عوامل النزاعات الإضافية التي تزيدها تعقيدا، يجب أن يكون هناك تمويل يمكن التنبؤ به والدعم الواجب للمعدات والموظفين. وفي ذلك السياق، سيواصل الاتحاد الروسي، بوصفه بلدا مساهما بأفراد شرطة، إرسال موظفين إلى البعثات بالمعدات والمهارات ذات الصلة. ونحن على استعداد أيضا لتدريب شرطة حفظة السلام تمشيا مع معايير الأمم المتحدة في مؤسسات التعليم العالي المتخصصة لدينا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على تأييد بلده للقرار المتخذ اليوم ٢١٨٥ (٢٠١٤).

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الرئاسة الأسترالية على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/788، المرفق)، التي تتيح لنا تناول دور أعمال الشرطة في حفظ السلام وبناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية المقدمة من مفوضي الشرطة في بعثات ليبريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتدرك شيلي مفهوم عمليات حفظ السلام بالمعنى الأوسع نطاقا للكلمة، إذ تعتبر أنها تشمل مهام حفظ السلام وبناء السلام مع العناصر العسكرية والشرطية والمدنية التي تعمل في إطار شامل. وتتيح لنا جلسة اليوم تقييم أحد تلك العناصر، عنصر الشرطة – ومناقشة سبل مساعدة الدول على التوصل إلى اتفاق والتغلب على النزاعات.

إن الزيادة في عدد أفراد الشرطة المنتشرين وتغير طابع مهامهم يعكس الوقائع المتزايدة التعقيد وإدراك الدور الأساسي

للعمل الذي يضطلعون به. وكما نعلم، تشمل مهام الشرطة اليوم، من جملة أمور أخرى، الجهود المؤقتة التي تبذلها الشرطة لدعم عمليات الإصلاح، وإعادة هيكلة وإعادة تنظيم الشرطة الوطنية والكيانات الأخرى المكلفة بصون سيادة القانون بصورة فعالة. وأيا كانت مهامهم، يجب أن يسترشدوا باحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، مفهوم الملكية الوطنية.

يستوجب عمل الشرطة التفاعل اليومي مع السكان المدنيين، ومن هنا تأتي أهمية حصول عنصر الشرطة على التدريب والمعدات اللازمة من أجل إنفاذ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، في مواجهة الجرائم القائمة على نوع الجنس، والجرائم الجنسية. ومن الأهمية بمكان لكل دولة حماية سكانها المدنيين، ولكن إذا لم يحدث ذلك، فإن مبدأ المسؤولية عن الحماية يضعنا أمام ضرورة اتخاذ إجراءات. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الاتصالات مع السكان المدنيين تتيح من الناحية العملية أن يعمل عنصر الشرطة كآلية للإنذار المبكر. بما يتفق مع مبادرة حقوق الإنسان أولا التي أطلقها الأمين العام.

ويجب أن نعمل على زيادة وجود المرأة وتقلدها مناصب القيادة في عناصر الشرطة، الأمر الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بفعالية مهامها. وندعو إدارة عمليات حفظ السلام إلى أن تدرج في تقاريرها توصيات وفقا للقرارين (٢٠٠٠) ١٣٢٥ و ٢١٢٢ (٢٠١٣). كما نشجع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة على منح شرطتها التدريب الكافي وذلك لسد الثغرات فيما يتعلق بالكفاءة.

وتسهم عناصر الشرطة في إرساء الأساس لسيادة القانون على نحو قوي، تكون فيها المصالحة وتعزيز التنمية من خلال النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية من العناصر الرئيسية عندما يتعلق الأمر بالتغلب على النزاعات وبناء السلام. وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أن بلدي قد اضطلع منذ عام ١٩٩٦ ببرامج المساعدة مع الشرطة الوطنية الهايتية، التي يجري من خلالها تدريب ما يقرب من ٧٠ ضابطا سنويا وفقا للمنهاج التعليمي لشرطة شيلي.

إن شرطة الأمم المتحدة المدربة والمجهزة على النحو الواجب تكون لديها القدرة على تيسير عمليات المصالحة وبناء الثقة فيما بين السكان المدنيين، والجماعات المسلحة والحكومات وفي الوقت نفسه تعزيز بناء السلام، وسيادة القانون، والتغلب على الأزمات من خلال التنمية الشاملة للجميع. وندعو إلى المحافظة على منتدى تبادل الآراء هذا، إذ أنه الأمر الذي يتيح اتخاذ قرارات أكثر استنارة تستند إلى المعرفة المباشرة بالتحديات التي تواجه قوات الشرطة التي تعمل في الميدان ومنظوراتها وشواغلها.

كما نود أن نؤكد ونعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات الشرطة في مختلف عمليات حفظ السلام، لا سيما تلك البلدان التي تعني هذه المساهمة بالنسبة لها، بخلاف المساهمات الأخرى، جهودا إضافية لأنها تقدم دعما أقل للأمن العام على صعيدها المحلي.

وأخيرا، أود أن أقول إننا كنا نود أن يقر القرار المتخذ هذا الصباح (٢٠١٤) ٢١٨٥ بشكل مباشر دور اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفقا للشروط المنصوص عليها في قرار عام ٢٠٠٦ الذي اتخذته الجمعية العامة (القرار ٦١/٢٩١).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر شيلي على تأييدها للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤). كما أقدر مساهمة شيلي الهامة بأفراد شرطة لا سيما في هايتي.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئ رئاسة أستراليا على أخذ زمام المبادرة بعقد هذه الجلسة بشأن دور الشرطة في حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء

التزاع. وأرحب باتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي يسعدنا المشاركة في تقديمه.

وأشكر السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ورؤساء عناصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطاتهم الإعلامية. ونرحب بفكرة أستراليا الجديدة المتمثلة في دعوة رؤساء عناصر الشرطة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن.

تلاحظ تشاد تنامي الدور الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وزيادة عدد أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة. وقد زاد توظيف أفراد الشرطة من ٦٧٧ ١ فردا في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٣٠٠ ١٢ فردا في ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي عبر ١٣ عملية لحفظ السلام وأربع بعثات سياسية خاصة، بما يمثل ١٤ في المائة من موظفي الأمم المتحدة النظاميين اليوم. ونعتقد أن تعزيز عنصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة قدم إسهاما كبيرا في تحقيق الاستقرار في حالات ما بعد التزاع وفي بناء السلام، وإصلاح القطاع الأمني، وحماية المدنيين وسيادة القانون.

والمسائل المتصلة بتدريب أفراد الشرطة، ومهاراتهم ومعداتهم وتوزيعهم الجغرافي مسائل هامة. ومن الأهمية بمكان أن يكفل البلد المساهم بقوات شرطة أن يكون للأفراد المنتشرين مهارات من بينها مستوى عال من الخبرة والتدريب المناسب والمعدات التي تتناسب مع الحالة. وإلا فإنها لن تكون قادرة على الاضطلاع بواجباتها بفعالية.

وبالتالي، فإن من المنطقي أن تحافظ شعبة شرطة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على التعاون الوثيق من أجل تحديد المجالات التي تشوبها أوجه قصور ينبغي معالجتها أو التي يمكن إدخال تحسينات عليها.

وفي هذا الصدد، نحثّ الدول الأعضاء التي تتوافر لديها موارد على تقديمها لمن يحتاجون إليها. علاوة على ذلك، وبالنظر إلى أنَّ شرطة الأمم المتحدة مدعوَّة إلى التفاعل مع السكان، من المهم أن يكون لدى أفرادها مهارات عامة، بما في ذلك معرفة بلغة وثقافة البلد المضيف. ومع أنَّ معرفة لغة الدولة المضيفة وثقافتها لا ينبغي أن تكون شرطاً مسبقا، فإنها أحد أهمّ العناصر التي ينبغي مراعاتها في عملية الاختيار.

والعنصر الأساسي الآخر هو التمثيل الجغرافي واللغوي، ولا سيما في تلك المجالات من مسؤوليات شرطة الأمم المتحدة. وفوق ذلك، نشجع الأمين العام والدول الأعضاء على زيادة عدد الشرطيات في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في مواقع المسؤولية، للوصول بنسبة تمثيل الإناث إلى ٢٠ في المائة على الأقل، عملاً بالحملة العالمية التي أُطلِقت في عام ٢٠٠٩. ونود أن نشجع أيضاً توثيق التعاون بين شعبة الشرطة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي أنشأ مؤخراً منظمة شرطة إقليمية – منظمة تعاون الشرطة الأفريقية. علاوة على ذلك، نرحب بجهود الاتحاد الأفريقي في تدشين بعثات شرطة في القارة، بما في ذلك في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ختاما، نود توجيه التحية إلى جميع أفراد الشرطة، رجالاً ونساءً، في خدمة الأمم المتحدة، وإلى جميع البلدان المساهمة بقوات شرطة، التي نفَّذت عمليات انتشار في بلدان حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. فهم يقدمون دعما كبيرا لشرطة البلد المضيف في مجالات حماية المدنيين وإصلاح قطاع الأمن وإعادة البناء وتقديم المساعدة التشغيلية ومهامّ أخرى لحفظ النظام العام. وتبقى تشاد من جهتها مستعدة لتقديم مساهمتها المتواضعة لحفظ السلام والأمن الدولي، كما ظهر في التزاماتها الأخيرة والراهنة، عبْر نشر أفراد شرطة في مختلف عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وإذا أذنتم لي، سيدتي الرئيسة، أود أن أطرح سؤالاً واحداً على جميع الرؤساء الثلاثة لعناصر الشرطة في العمليات

الثلاث. ما رأي مفوَّضي الشرطة في إدراج المعارف العامة، مثل معرفة لغة وثقافة البلد المضيف، في عملية الاختيار؟ هل ينبغي أن نجعل ذلك أحد معايير اختيار؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل تشاد على دعم بلده للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي اتخذناه اليوم.

السيدة بايك جي – آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر مفوَّضي الشرطة غريغ هايندز، فريد ييغا ولوي ميغيل كاريليو على إحاطاتهم الإعلامية. كما نشكر الرئاسة على تنظيم إحاطة اليوم الإعلامية الأولى على الإطلاق، المقدَّمة من رؤساء عناصر الشرطة.

إنَّ إرساء سيادة القانون ركن أساسي في توطيد السلام بعد انتهاء النزاع. وعمليات حفظ السلام الأولية لن تكون مجدية، إلاّ إذا دُعِمت استراتيجياً بجهود إضفاء الطابع المؤسسي على مهام إنفاذ القوانين عبْر إصلاحات في قطاعَي الأمن والقضاء. وعناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مدعوَّة بتزايد إلى أداء دورٍ أكثر إيجابية في هذه العملية. ومع أنَّ تلك العناصر لا تشكِّل سوى ١٥ في المائة من إجمالي الأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة، فإن دورها فريد ولا بديل له. ويمكن لخبرتها وكفاءتها المهنية أن تساعد في سدِّ الثغرات في أنشطة حماية المدنيين، والتمكين من تقديم مشورة مصمَّمة خصيصاً في عملية بناء المؤسسات.

وعادة ما تواجه الشرطة مقاومة نفسية أقلّ من القوات العسكرية في البلدان المضيفة. كما أن الشرطيات في وضع أفضل للتعامل مع الجرائم الجنسانية والجرائم المتعلقة بالأطفال، التي تُرتكَب غالباً مع الإفلات من العقاب في المناطق التي يمزِّقها الصراع. وينبغي الاستفادة من هذه الميزة النسبية استفادة كاملة ومنهجتها بشكل ملائم في تكوين عناصر الشرطة.

والمنظورات المختلفة المتعلقة بسيادة القانون تستحق الاهتمام الواجب في سياق المساعدة على بناء قدرات البلد المضيف. لكننا نعتقد أنَّ مجتمعات ما بعد انتهاء النزاع، بدون استثناء تستلزم إنهاء الإفلات من العقاب، فضلاً عن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية. وينبغي للقيادة السياسية أن تؤدي دوراً محورياً في هذا الصدد بأسلوبٍ شفَّاف ومحايد وشامل للجميع. وبخلاف ذلك، فإنَّ مساعدة البعثة ومشاركتها سيكون لهما أثر محدود.

وبعد ما تقدَّم، أودّ أن أطرح بعض الأسئلة على مقدِّمي الإحاطات الإعلامية.

إنَّ بعثات الأمم المتحدة تتعرَّض غالباً لظروف غير متوقَّعة. واستناداً إلى سياسة شرطة الأمم المتحدة والإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، يتعين إعداد دورات للتدريب القائم على سيناريوهات باستمرار.

وتفشي إيبولا في ليبريا يهدد بشكل خطير إنجازات بناء السلام التي تحققت حتى الآن. وقد تتدهور الحالة الأمنية إذا لم تُعالَج بشكل ملائم وفي الوقت المناسب. وأود أن أسأل المفوَّض هايندز: ما هي الجهود المحددة الجاري بذلها للتنسيق مع الحكومة المضيفة والشركاء الرئيسيين الآخرين؟ وما العقبات الرئيسية التي تقوِّض أعمال المؤسسات الأمنية؟

وفي ما يتعلق بحماية المدنيين، فإنَّ القتال بين الطوائف يشرِّد المدنيين على نطاق واسع، كما شهدنا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ويصبح المدنيون المشرَّدون غير قادرين على إيجاد ملاذ آمن. وحتى في محيط مخيمات حماية المدنيين في مجمَّع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، فإنَّ النساء والفتيات يقعنَ ضحايا للعنف الجنسي. وفي أيار/مايو الماضي، وعبْر القرار ٢١٥٥ (٢٠١٤)، أعاد مجلس الأمن تركيز ولاية البعثة للتشديد على حماية المدنيين، وذلك بتعزيز أعداد أفراد الشرطة. وأود أن أسمع من المفوَّض ييغا بخصوص الإجراءات المحددة التي تمّ اتخاذها ميدانياً لحماية المدنيين منذ أيار/مايو الماضي. وإنني أتساءل أيضا عمَّا إذا كانت هناك أية عواقب سلبية لتعليق الدعم لبناء قدرات جنوب السودان؟

والحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى أسوأ بكثير، حيث توجد حكومة أضعف بكثير. وتضطر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن الخفارة، لأنّ جهاز الشرطة الوطني غير موجود فعلياً. ويتواصل الإفلات من العقاب في خضمّ دوّامة لا نهاية لها من الانتقام بين الطوائف. وقد أكد الممثل الخاص للأمين العام غابي ذات مرة أهمية إنشاء نظام قضائي جنائي بالتعاون مع الشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أسمع من المفوَّض كاريليو ما إذا كان عنصر الشرطة في البعثة قد أسهم في تحويل هذه الفكرة إلى واقع بالتعاون مع الحكومة الانتقالية.

وقبل الختام، نودّ توجيه تحية خاصة لجميع أفراد عنصر شرطة الأمم المتحدة. ونعتقد أنَّ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي اتُّخِذ اليوم، سيكون مرجعية جيدة للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تنفيذ الاستعراض الشامل المقرر إجراؤه في العام المقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جمهورية كوريا شكراً خاصاً على دعم قرارنا ٢١٨٥ (٢٠١٤) اليوم.

السيد أوبارسابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نشكر أستراليا على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية الأولى على الإطلاق في المجلس بشأن مسألة تُولي لها الأرجنتين أهمية خاصة بصفتها أكبر مساهم إقليمي بمراقبين سياسيين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نشكر مفوَّضي الشرطة من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطاتهم الإعلامية للمجلس. وننوّه بالشجاعة والتفاني اللذين ينفِّذون بهما مهامهم المعقدة في أجواء صعبة وبموارد ضئيلة. ونحثّ على تكرار عقد هذا النوع من الجلسات بانتظام في المستقبل.

لقد اكتسب دور شرطة الأمم المتحدة أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، إلى جانب تطوُّر عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد والاستخدام المتزايد للبعثات السياسية الخاصة. فأفراد شرطة المنظمة في هذين النوعين من البعثات ينفِّذون حالياً مهامَّ أساسية تهدف إلى إعادة بناء المؤسسات الأمنية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون في الدول المضيفة.

ويدعم بلدي تطوُّر تلك المهامّ، حيث أنشأ، في عام ١٩٩٢ أول مركز إقليمي لتدريب الضباط المشاركين في عمليات حفظ السلام، والمعروف باسم ”مركز التدريب الشرطة في عمليات السلام“. ومنذ عام ١٩٩١، تحتفظ قواتنا الأمنية بوجود دائم في عمليات حفظ السلام. والأرجنتين اليوم عضو في مجموعة أصدقاء شرطة الأمم المتحدة ومجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن. ونظَّمنا أيضاً واحدة من أربع حلقات عمل إقليمية عُقِدت في سياق الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية، والتي كانت عملية شاملة انطوت على إجراء مشاورات على النحو الواجب مع الدول الأعضاء.

كما شاركت الأرجنتين بصورة بناءة في المفاوضات بشأن القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، وهو القرار الأول من نوعه الذي يتخذه المجلس بشأن الموضوع. وأود أن أوضح بإيجاز بعض النقاط المحددة فيما يتعلق بأهمية القرار.

أولا، نرى أن القرار يصف على نحو كاف التطورات الهامة والأهمية المتزايدة لدور عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام. وهو يؤكد أيضا على ضرورة التعاون الوثيق مع الدول المعنية ومع عناصر البعثات الأخرى في مهامها المختلفة، لا سيما المهام المتصلة بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون، وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، ضمن أمور أخرى.

كما يشدد القرار على الدور الهام الذي يضطلع به عنصر شرطة التابع للأمم المتحدة في حماية المدنيين، لا سيما السكان المعرضين لخطر العنف البدني، بما في ذلك جميع أشكال العنف القائم على أساس نوع الجنس والعنف الجنسي، في المناطق التي تنتشر فيها عمليات حفظ السلام، وفي الوقت نفسه مع التسليم بأن حماية المدنيين مسؤولية أولية للبلد المضيف. وفي ذلك الصدد، ومع أن الصياغة المعنية تعالج الأمر الأساسي بشأن هذه المسألة، فإننا كنا نفضل إيلاء المزيد من التركيز في فقرة منطوق القرار فيما يتعلق بالدور الذي كان بوسع عناصر الشرطة أن تضطلع به في الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص الانتهاكات المرتكبة بحق النساء والأطفال.

وإضافة إلى ذلك، نشيد بكون القرار المتخذ يؤكد مجددا على الدور الذي يمكن أن تضطلع به عناصر الشرطة في تسهيل مشاركة النساء وإدراجهن في تسوية النزاع وبناء السلام، فضلا عن ضرورة زيادة عدد الشرطيات المنتشرات في بعثات حفظ السلام والتنسيق بين الشرطة والمستشارين في مجال حماية النساء والأطفال.

وتؤكد الأرجنتين أهمية أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن، فضلا عن جميع القرارات اللاحقة. ونجدد التأكيد على ضرورة مشاركة النساء الكاملة وعلى قدم المساواة والفعالة في جميع مراحل عمليات السلام، نظرا لدورهن الحيوي في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام.

ونتفق مع نص القرار فيما يتعلق بضرورة أن يتصف الموظفون المنتشرون بالمهارات والقدرات اللازمة لأداء مهامهم، لا سيما في سياق بعثات حفظ السلام ذات الولايات المتعددة الأبعاد والمعقدة. وتعتمد بعثات حفظ السلام بشكل متزايد على القدرة على نشر الموظفين المتخصصين الرفيعي المستوى، بما في ذلك على وجه الخصوص الشرطة المتخصصة والموظفون المدنيون مثل الخبراء في مجالي سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، ننوه إلى الدور الهام للتعاون التقني في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ونتفق مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن الأهمية الخاصة لهذا القرار الأول بشأن عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسة الخاصة، ونحن دعمنا القرار وصوتنا مؤيدين له. ومع ذلك، هناك جانب واحد على وجه الخصوص حال بيننا وبين المشاركة في تقديم القرار. ويتصل ذلك الجانب بعدم ورود ذكر خاص في نص القرار لولاية لجنة العمليات الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنةالـ ٣٤)، على النحو الوارد في الفقرة ٢٠ من تقرير اللجنة (A/68/19). وجرى توحيد تلك الولاية بحكم تكرارها طوال الأعوام بدون اعتراض من أعضاء اللجنة. ووفقا لتلك الولاية التقليدية والمعترف بها على نطاق واسع، من المعلوم أن لجنة الـ ٣٤ هي المنتدى الوحيد للأمم المتحدة الذي كلف بالاضطلاع باستعراض شامل لمسألة عمليات حفظ السلام بجميع جوانبها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين قدرات المنظمة لتنفيذ تلك العمليات. وذلك ينطوي على أن على الأمين العام أن يراعي تلك الولاية مراعاة كاملة في وضع وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات من أجل تحسين أنشطة حفظ السلام المتعلقة بصون السلام، بما في ذلك عناصر الشرطة. ولذلك، فإن الأرجنتين، وهي طرف في مكتب لجنةالـ ٣٤، تتفهم وتشاطر التردد من جانب بعض أعضاء المجلس في إدراج إشارة محددة إلى ولاية اللجنة في قرار واسع وشامل مثل القرار الذي اتخذناه اليوم.

وإضافة إلى تلك التعليقات، أود في الختام، أن أرحب بالقرار. وقد عملنا نحن أعضاء المجلس بجدية بشأن القرار خلال الأيام القليلة الماضية على أمل التواصل إلى توافق آراء على النص من شأنه أن يساعدنا في إحراز المزيد من التقدم بشأن هذه المسألة الهامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشيد بمساهمة الأرجنتين في حفظ النظام والأمن الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الإستقرار في هايتي.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نحن، بدورنا، نشكر وكيل الأمين العام لادسوس ومفوضي الشرطة ورؤساء عناصر الشرطة الممثلين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعدد الأبعاد لتحقيق الإستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات. وبيانكم بالذات، سيدتي الرئيسة، الذي أدليتم به صباح هذا اليوم ألهمنا إلى حد كبير.

وننوه إلى أن الشرطة، أكثر من أي مؤسسة أخرى، تمثل الصلة الأهم بين السكان والدولة. وعن حق، للفرنسيين مثل يقول: إن الخوف من الدرك بداية التحلي بالحكمة. ونرى أن ذلك ينبغي أن يسود حتى في مجالات حفظ السلام وبناء السلام وتسوية النزاعات. ولا يوجد باعث على الهدوء والطمأنينة في نفوس السكان أكثر من تواجد أحد أفراد الشرطة – رمز الدولة وممثل القانون والنظام ومنفذ العدالة.

وإنطلاقا من ذلك، نشيد بوفد أستراليا على تنظيم الإحاطة الإعلامية الأولى من نوعها لرؤساء عناصر الشرطة لبعثات حفظ السلام، التي تتيح للمجلس فرصة ليستمع لهم مباشرة وللتفاعل مع المسؤولين عن تنفيذ ولايات المجلس إذ أنها تتعلق بحفظ النظام والأمن في حفظ السلام.

كما نرحب اليوم باتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) وهو القرار الأول من نوعه الذي يتخذه المجلس بشأن مهام الشرطة، ويسر نيجيريا أنها انضمت إلى مقدمي القرار. ونشيد بوفدكم، سيدتي الرئيسة، على دوره الريادي في إعداد القرار. ونرى أن هذا القرار ينبغي أن يستكمل القرار المماثل ٢١٥١ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في نيسان/أبريل خلال رئاسة نيجيريا للمجلس. ومن خلال قرار اليوم، أبدى المجلس التزامه، في جملة أمور، بمساندة ولاية حفظ النظام والأمن بتقديم الموارد المناسبة. وذلك أمر هام لأن عناصر الشرطة تتولى مهام معقدة ومتعددة الأبعاد بشكل متزايد في سياق بعثات حفظ السلام. ولكي تكون هذه العناصر فعالة، فإنها بحاجة إلى دعمها على نحو كاف. كما يبين القرار أن المجلس يقر بضرورة التشاور الوثيق بين الأمين العام واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، فضلا عن الدول الأعضاء، من أجل الاتساق على نطاق المنظومة في أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ النظام والأمن.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أيضا احترام اختصاصات الجمعية العامة.

وباستعادة الذكريات، نود الإشارة إلى أن مسألة الشرطة في سياق بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة مسألة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لنيجيريا. فمشاركتنا في عمليات الشرطة في مجال حفظ السلام في الأمم المتحدة تعود إلى عام ١٩٦٠، عندما تم نشر كتيبة نيجيرية مكونة من ٤٠٠ شرطي في الكونغو، جنبا إلى جنب مع عملية الأمم المتحدة في الكونغو. وشاركت نيجيريا منذ ذلك الحين، في أكثر من ٢٠ بعثة تابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، شملت نشر أكثر من ٠٠٠ ١٢ شرطي نيجيري.

وكما هو مبين في المذكرة المفاهيمية لهذه الإحاطة الإعلامية (S/2014/788، المرفق)، أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد، وتشمل الآن حماية المدنيين، وإصلاح القطاع الأمني ودعم العمليات الانتخابية، وتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، وبناء السلام وسيادة القانون. وقد تغير دور مكونات بعثات حفظ السلام لاحقا. ونظرا لهذه الحقيقة الجديدة، تعتقد نيجيريا أن الوقت مناسب لمعالجة مسألة الشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والبعثات السياسية الخاصة. إننا نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه وفد المملكة المتحدة بأن

ذلك مناسب للغاية من حيث التوقيت، بل هو أمر طال انتظاره، وأنه ينبغي أن تتواصل عملية اليوم، من حيث دعوة رؤساء عناصر الشرطة إلى موافاة المجلس بمعلومات على أساس سنوي، والمشاركة في المداولات حسب الاقتضاء.

وفي ضوء هذا الواقع، تعتقد نيجيريا أن الوقت مناسب، كما قلت، لمعالجة مسألة الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ولأن عنصر الشرطة جزء لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فيجب عليه أن يعمل في ترابط مع جميع المكونات الأخرى، بما في ذلك العنصران العسكري والمدني، خلال تنفيذ الولاية. ويضطلع مقدمو الإحاطات الإعلامية لدينا أ بالجوانب الحاسمة لعمليات الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ومن المهم الإشارة إلى أن لكل عملية حفظ سلام وبعثة سياسية خاصة تحديات فريدة، تتطلب استجابات فريدة. ولكي تصبح عمليات الشرطة فعالة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، يمكن أخذ التدابير التالية بعين الاعتبار.

أولا، ينبغي صياغة ولايات الشرطة بشكل واضح. إننا نؤيد موقف الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بأنه يمكن تحقيق ذلك فعليا عن طريق التعاون الثلاثي المستمر بين المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات شرطة. وفي هذا الصدد، يجب أن يأتي الثلاثي، بالتشاور مع الدول المضيفة، بمعايير قابلة للتطبيق، بما في ذلك التدريب، والتنسيق الفعال لتسهيل تنفيذ ولايات الشرطة.

ثانيا، يجب تشجيع البلدان المساهمة بقوات شرطة على توفير موظفين ذوي اختصاص معنيين بتنفيذ المهام الواجب تنفيذها.

ثالثا، يجب أن يكون لدى الشرطة التدريب المطلوب قبل الانتشار، لتعزيز فهم بيئة المناطق الخاضعة لمسؤوليتها الأساسية. حيث سيسهل ذلك اندماجها ويمكّنها من العمل بفعالية.

رابعا، يجب إتاحة ما يكفي من الموارد، بما في ذلك المعدات والأموال، للشرطة لتنفيذ ولايتها دون أي عائق.

خامسا، يجب على الدولة المضيفة ضمان سلامة شرطة الأمم المتحدة كلما جرى نشرها، والتعاون التام معها في أداء ولايتها.

سادسا، من أجل تعزيز دور المرأة في مجال عمليات الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي التشديد على إسناد الأدوار على أساس المزايا النسبية. إننا نعتبر أنه من المناسب إعطاء دور مركزي للشرطيات في مجال حماية النساء والأطفال. وسيساعد ذلك، في اعتقادنا، على تعزيز جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة.

ومع استمرار تطور ولايات الشرطة استجابة لتغير نمط الصراعات، من الأهمية بمكان أن يظل المجلس على اطلاع على التطورات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة، من أجل اعتماد الولايات ذات الصلة. وسيساعد ذلك الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها رؤساء عناصر الشرطة، كما يتجلى في القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي اعتمدناه للتو. إننا نتطلع إلى استعراض الأمين العام الاستراتيجي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي نتوقع أن يتم بالتشاور مع الدول الأعضاء من خلال اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. كما ندعو مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام إلى دعوة جميع رؤساء عناصر الشرطة، إلى المشاركة في استعراض عمل لجنة بناء السلام، المزمع عقده خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٥.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): إنني أقر بالإسهام القيم لنيجيريا كأحد أكبر ١٠ مساهمين بأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تقدر مبادرة أستراليا لعقد هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس

الأمن بشأن شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب بوزيرة الخارجية بيشوب، التي تترأس مداولاتنا اليوم. كما أشكر وكيل الأمين العام لادسوس، ومفوضي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الصين تشيد بجميع أفراد الشرطة الذين يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية، على تفانيهم. ويشكل صون السلم والأمن الدوليين أحد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة وركيزة لعمل الأمم المتحدة. وحيث أن الصراعات والنزاعات أصبحت أكثر تنوعا خلال السنوات الأخيرة، فإن عمليات حفظ السلام تواجه حالات ومهام أكثر تعقيدا. وزادت ولايات الشرطة في إطار عمليات حفظ السلام أيضا بشكل مستمر. ومن أجل ضمان العمل السليم والفعال للشرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، من الضروري إجراء تغييرات مع مرور الوقت، وتحقيق توازن بين نتائج صياغة الولاية وتنفيذها، وبين الكفاءة والحجم. وفي هذا الصدد، فإن لدى الصين أربع نقاط تود التطرق إليها.

أولا، يجب أن تتقيد الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بولاية المجلس والمبادئ الثلاثة لحفظ السلام. حيث يجب عليها احترام سيادة الدولة المضيفة، والإصغاء إلى آراء الدول المضيفة، مع مساعدتها على القيام بأنشطة مثل إصلاح قطاع الأمن، وتوفير التدريب بشكل بناء، وتقديم المساعدة الاستشارية والدعم، والعمل على إيجاد برامج المساعدة الأكثر ملاءمة للظروف المحلية.

ثانيا، لتعزيز تركيز شرطة الأمم المتحدة، عندما ينشر المجلس عمليات حفظ السلام يجب أن يضمن أن تكون ولاية حفظ السلام واضحة وعملية، وتحدد أولويات المهام بشكل واضح، وتتجنب الولايات الشاملة للجميع. وينبغي استعراض نتائج تنفيذ ولايات شرطة حفظ السلام في الوقت المناسب. كما يجب تعديل المهام المكلفة ودرجة الانتشار، وفقا لتطورات الأوضاع في الدول المضيفة في الوقت المناسب.

ثالثا، من أجل الزيادة الشاملة لكفاءة شرطة حفظ السلام، فإن للانتشار السريع والقدرات التشغيلية لشرطة حفظ السلام، تأثيرا على إمكانية أداء البعثات دورها خلال الفترات الحاسمة. وينبغي للمجلس، والأمانة العامة، والبلدان المضيفة، والبلدان المساهمة بقوات، تعزيز الاتصالات والتنسيق، وتحسين عمليتي تشكيل ونشر الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام، ووحدات الشرطة المشكلة، وتحسين الخدمات اللوجستية. وفي إطار هذه العملية، ينبغي للأمانة العامة أن تصغي بعناية وتقدر آراء وتوصيات البلدان المساهمة بقوات شرطة. ويجب على البعثات، تعزيز التخطيط والإدارة بشكل علمي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، وتجنب الهدر والتداخل غير الضروريين.

رابعا، من أجل توطيد بناء القدرات لشرطة حفظ السلام، تؤيد الصين انخراط الأمانة العامة بالتشاور الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات شرطة، واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، لوضع معايير لتنظيم وتدريب ومراقبة شرطة عمليات حفظ السلام، وتعزيز سلامة وأمن شرطة عمليات حفظ السلام، في ضوء الحالة الأمنية في مناطق العمليات. كما ينبغي للأمم المتحدة تكثيف دعمها لبناء قدرات الشرطة في عمليات حفظ السلام من جانب المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، ومساعدتها على القيام بدور أكبر فيما يخص الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

أرسلت الصين شرطة حفظ سلام إلى الأمم المتحدة لأول مرة في عام ٢٠٠٠، ونحن الآن دولة مساهمة بأفراد شرطة

مهمة في الأمم المتحدة، وأكبر بلد مساهم بأفراد شرطة من بين الأعضاء الدائمين في المجلس.

وحتى الآن، تشارك الصين بأكثر من ٢ ٠٠٠ من أفراد شرطة حفظ السلام في ثماني بعثات. وحاليا، هناك أكثر من ١٧٠ من أفراد شرطة حفظ السلام يعملون على تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وأفراد شرطة حفظ السلام من الصينيين يؤدون واجباتهم بشكل جيد وينالون إشادة واسعة النطاق. والصين مستعدة لإرسال المزيد من أفراد الشرطة المدنية لحفظ السلام، ووحدات الشرطة المشكلة وخبراء الشرطة المتخصصين، مثل خبراء الطب الشرعي وضباط التحقيق الجنائي، إلى بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي ملتزمة بمساعدة البلدان المساهمة بأفراد شرطة، بما في ذلك أفريقيا، على تحسين بناء قدراتها.

والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لتقديم إسهام إيجابي في تعزيز التطوير المستدام لشرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، فضلاً عن صون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الصين على دعمها للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤). وأود أن أنوه أيضا بمساهمة الصين بأفراد شرطة في بعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك مكون الشرطة بقيادة المفوض هيندز في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

سأعطي الكلمة الآن لمقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة. أعطي الكلمة للسيد هيندز.

السيد هيندز (تكلم بالإنكليزية): رداً على السؤال الأول الذي طرحه ممثل رواندا فيما يتعلق بالتقدم المحرز في إصلاح وإعادة بناء وإعادة هيكلة الشرطة الوطنية الليبرية والمؤسسات الأمنية الأخرى. في حالة ليبريا، هي في واقع الأمر مسألة إعادة إنشاء المؤسسات الأمنية، في مرحلة ما بعد النزاع. وكان هناك تقدم مطرد. خلال ذلك الوقت، شهدنا قوة الشرطة التي دمرت وهي تنمو لتصبح قوة مؤلفة من قرابة ٥ ٠٠٠ ضابط، يقدمون خدمة الشرطة للسكان في جميع أنحاء ليبريا. إنها منظمة في مراحل النضوج. ولا يزال الشوط أمامها طويلاً، وهذا هو السبب في استمرار وجودنا هناك. والأهم من ذلك، أنها تعمل في شراكة مع عدد من الوكالات الأمنية الأخرى، من بينها مكتب الهجرة والجنسية، ووكالة مكافحة المخدرات ووحدة الجريمة عبر الوطنية. وهذه الوكالات المدنية مسؤولة عن الأمن الداخلي في ليبريا، وكلها لا تدخر وسعاً لكي تقدم استجابة مهنية، في إطار الموارد المحدودة المتاحة لها.

شهدت أزمة فيروس الإيبولا على مدى الأشهر الثمانية الماضية في ليبريا ضغوطاً مستمرة على تلك المنظمات، وكانت هناك تصدعات في مؤسسات اعتقدنا أنها قد نضجت، فيما يتعلق بتحسين الأداء وتفعيله. وما يمكننا عمله هو محاولة البناء على ما رأيناه نتيجة لتفشي فيروس إيبولا. شهدنا الخدمات التي كانت تقدم على المستوى الوطني وهي تؤول إلى مستوى المقاطعة. شهدنا الهياكل اللامركزية واتخاذ القرارات اللامركزية وتعبئة الموارد اللامركزية في جميع أنحاء ليبريا. كان هناك تحد للمضي قدماً بما كانت عملية شديدة المركزية والبيروقراطية في العاصمة مونروفيا. وربما كان ينظر إلى ذلك على أنه بطانة فضية. وفي الوقت المتبقي لنا في ليبريا، سوف نعمل على تعزيز تلك الآليات المحلية.

لقد شهدنا تحسن العلاقات مع المجتمع وتحسن الاستجابة من جانب الأجهزة الأمنية. وقد أخذت على عاتقها مجموعة واسعة من المهام التي ليست من وظائف الشرطة عادة، ولكن تحت وطأة الأزمة الصحية والإنسانية والأزمات الأخرى التي أفرزتها الإيبولا في ليبريا وفي أنحاء غرب أفريقيا، شهدنا الشرطة وهي تؤدي بشكل رائع. وبالرغم من أن العديد من الضباط قد تضرروا من الأزمة هم أنفسهم، وفقد عدد من تلك الوكالات أرواحاً في الأزمة، إلا أنهم لا يزالون ملتزمين بأداء دورهم ووظيفتهم وبتحسين منظماتهم وتأكيد مهنيتها. وسنواصل العمل معهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة للسيد بيغا.

السيد بيغا (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على الدعم الكبير الذي لمسناه في هذا الاجتماع الهام. لقد ارتقينا إلى المستوى التالي كضباط في شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. والكرة الآن في ملعبنا وسنعمل على إنجاح العمل. لدي ثلاث فئات من الردود على الأسئلة التي طرحها الأعضاء.

بداية، اسمحوا لي بأن أدلي ببيان عام. من واقع ما سمعته، فإن المجلس لا يريد لنا أن نكون أقل مما يتوقع منا في الميدان. لقد عبرتم عن ذلك بقوة. يجب أن نكون شرطة الأمم المتحدة كما ينبغي أن تكون في الميدان، وبالتالي نحن بحاجة إلى كل دعم يمكن أن يتأتى لنا في طريقنا للقيام بعملنا. أحيانا، ندرك أن علينا أن نكون دبلوماسيين محنكين في دورنا كشرطة الأمم المتحدة. علينا أن نكون مهنيين أقوياء للغاية أثناء العمليات، وأحيانا نحتاج إلى شيء من السياسة لفهم مواقف الدولة المضيفة.

النقطة الثانية التي أود أن أتكلم عنها هي أنه كان هناك الكثير من الدعم للتدريب والاستعداد لإعداد شرطة الأمم المتحدة للقيام بمهامها. ربما حان الوقت للتأثير على بعض الدول الأعضاء لكي توفر التدريب على حفظ السلام في مؤسسات الشرطة في جميع أنحاء العالم. فإن كان ينظر إلى التدريب نظرة جادة – سواء نُشر الشخص في عمليات حفظ السلام أو لم ينشر – سيخرج الضباط من تدريب الشرطة وهو يعلمون أن العالم قد يحتاج إلى مهاراتهم في حال اختيارهم. أعتقد أن ذلك سيحدث فرقاً كبيراً جداً. وأنا أعرف أن مفوضي الشرطة مستعدون للحضور كمتحدثين ضيوف في معاهد الشرطة.

أخيراً، مسألة المعدات. هذا موضوع جاد جداً. لا بد أن نكون مجهزين. اسمحوا لي أن أقدم مثالاً واحداً. هناك الكثير من الجرائم التي ترتكب الآن. وكضباط شرطة، لا يمكننا أن نقف موقف المتفرج والجريمة تتزايد كل يوم. وعلاوة على ذلك، ليس لدينا قواعد بيانات قوية نتبادلها مع العالم بعد استعادة الاستقرار. نحتاج إلى المعدات، وإلى دعم الإدارة العلمية والبحث في الجريمة. نحتاج إلى أن نكون قادرين على تصنيف نوع الجريمة التي تحدث في الحالات التي نتعامل معها لكي نمكن مجلس الأمن من وضع السياسات المناسبة.

اسمحوا لي بالرد على السؤال الذي طرحه ممثل رواندا فيما يتعلق بما إذا كانت عروض تدريب الشرطة قد ساعدت بأي شكل من الأشكال. لقد بذل الكثير من الجهد في تدريب الشرطة في جنوب السودان، لكن ضاع كل ذلك عندما بدأت الأزمة. ولكن، سعينا لإثارة شعور بالخزي بين ضباط الشرطة. المفتش العام للشرطة ينتمي إلى أكبر منظمة للشرطة في المنطقة، وعندما يحضر اجتماعاتها فإنه يمثل جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان. وعندما يختلط مع الزملاء، من المتوقع أن يقول لهم ما الذي يفعله في بلده كرئيس للشرطة، ذلك المعيار الذي يربطه بالأخوة المشتركة بين الشرطة في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كاريليو.

السيد كاريليو (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالمرأة في عمليات حفظ السلام، وخاصة في الشرطة، هناك الكثير مما يمكن القيام به، بالطبع. وقد أنجز الكثير بالفعل من حيث الأساس من قبل مجلس الأمن، من خلال عدة قرارات، ولكن من حيث تحسين التوعية، علينا بوضوح أن نشجع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة على المساهمة بالمزيد من الإناث في حفظ السلام. وعندما نتكلم عن العمل مع الفئات الأكثر هشاشة – الضحايا والنساء والأطفال وكبار السن والمشردين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة – فإن وجود الإناث في حفظ السلام يحدث الفرق حقاً.

وربما نكون قادرين أيضا على تحسين ظروفهم فيما يتعلق برعايتهم ومشاركتهم في حفظ السلام، وربما يمكننا أن نوفر لهم فترات عمل أقصر.

وبطبيعة الحال، فإن التدريب أمر ضروري، كما قال زملائي. ولكن إن كان لدى الدول الأعضاء المزيد من الإناث في مؤسساتها الوطنية، فإنه سيكون من السهل تجنيد المزيد منهن لعمليات حفظ السلام، كي يكون ذلك جهدا عالميا. وأخيرا، هناك مسألة توفير دورات تدريبية خاصة في اللغة ومهارات قيادة السيارات، الأمر الذي قد يكون صعبا في ميدان حفظ السلام. وبطبيعة الحال، فإننا نرحب باعتماد قرار اليوم ٢١٨٥ (٢٠١٤) بوصفه مبادرة ممتازة، ولا ريب أنها ستؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي أثاره ممثل رواندا بشأن التعاون بين الجيش والشرطة، وفي إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي، فإن لدينا كتيبة من رواندا تشارك في فرقة العمل المشتركة في بانغي. ولدينا أيضا العديد من الأدوات سواء كانت من النوع العادي، أو تلك التي تقترن بعقد الاجتماعات. غير أن مركز العمليات لا يزال كما هو، من الناحية التنفيذية، وتشارك فيه قوات الجيش والشرطة على حد سواء. وبالنسبة للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن قوات الأمم المتحدة وقوات الجيش والشرطة ما تزال تعمل تحت قيادة واحدة. وهي تجربة فريدة في نوعها وتمضي على ما يرام، ونأمل أن تسفر عن نتائج أفضل مما تحقق حتى الآن. وكما قلت، فقد تم اعتقال ما يزيد على ١٠٧ أشخاص بالفعل. ولدينا أيضا قوات أمنية دولية تتألف من عملية سنغاريس وقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، فضلا عن قوات الأمن الوطني. وعليه، فإن كل ذلك يشير إلى مستوى التنسيق الذي نواصل العمل على تنظيمه من خلال مركز العمليات كي يتسنى لنا العمل بطريقة منسقة.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالسؤال الموجه من الممثلة الدائمة للكسمبرغ بشأن التنسيق في مجال حماية النساء والأطفال، فإن تلك مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لنا، بصفتنا الشرطة. فلدينا مستشارون معنيون بحماية الأطفال حتى على مستوى البعثة . وعلى مستوى شرطة الأمم المتحدة، فإن لدينا مركزا للتنسيق الآن، وهو ما نفعله أيضا حيثما تقع على عاتقنا المسؤولية إزاء التعاون القضائي والتحقيق الجنائي في بانغي. ونأمل أن يتسع نطاق ذلك ليشمل المقاطعات في المستقبل. ويعزى ذلك إلى أن مستقبل البلد يعتمد على أطفاله بطبيعة الحال. وعلى الرغم من أننا قد لا نستطيع التصدي لتلك المسألة، فإن المسؤولية الرئيسية عن الحماية تقع على عاتق السلطات الوطنية كما قال العديد من أعضاء المجلس، ولنكن واضحين في هذا الأمر . وكما أحسن زميلي من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تناول ذلك الأمر، فإنه تقع علينا مسؤولية فيما يتعلق ببناء قدرات الشرطة الوطنية والدرك بهدف مساعدتها على أن تصبح فعالة في هذا المجال.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يخص السؤال الموجه من الممثلة الدائم للولايات المتحدة بشأن الكيفية التي ننفذ بها حماية المدنيين، فإن القيادة أمر أساسي في هذا الصدد. وعلى مستوى إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابعة لشعبة شرطة الأمم المتحدة، فإن هناك مبادئ توجيهية واضحة. بل ويجري وضع إجراءات عملياتية موحدة جديدة بغية جعل استراتيجيتنا أكثر دقة وتحديدا، بما في ذلك في الميدان، حيث يجب أن نكون قادرين على إنجاز مهامنا. وأود أن أشير إلى المثال الذي ذكرته بشأن مصفوفة بؤر التوتر حيث يتم تسجيل جميع المناطق على النحو الواجب، مقترنة بعقد الاجتماعات المتواترة على المستويين الاستراتيجي والعملياتي بغية التوصل إلى الكيفية التي ينبغي التصدي بها لتلك البؤر. وعلى وجه الخصوص، فإننا نواصل تنفيذ عمليات محددة في أحد أحياء بانغي تتعلق بحماية المدنيين اعتمادا على قدرات الشرطة والجيش كي نكفل تمتع السكان بالحياة الطبيعية بقدر

الإمكان. وبطبيعة الحال، فإن حماية المدنيين في بانغي أمر أساسي بالنسبة لنا.

(تكلم بالفرنسية)

وفيما يتعلق بالسؤال الموجه من الممثلة الدائمة لليتوانيا بشأن الكيفية التي تقدم بها شرطة الأمم المتحدة المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية – فإن القرار الذي اتخذه المجلس يوفر لنا أداة مفيدة فيما يتعلق باتخاذ التدابير المؤقتة في حالات الطوارئ. وقد تمكنا بالفعل من اعتقال أكثر من ١٠٠ شخص، غير أن الأمر يتطلب التعاون مع السلطات القضائية، وهو ما نقوم به. ونواصل العمل جنبا إلى جنب مع الشرطة والدرك الوطنيين، فضلا عن المدعين العامين والقضاة، ونعمل على حماية السجون أيضا في نهاية العملية. وذلك هو المستوى الذي نعمل به مع السلطات الوطنية، فضلا عن مساعدتها. وفيما يخص التدريب، فإننا نقدّم المساعدة إلى السلطات الوطنية، سواء في مجال الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، أم فيما يتعلق بتقديم التدريب الأساسي لقوات الشرطة والقضاة.

وفيما يتعلق بالسؤال الموجه من ممثل فرنسا بشأن كيفية تسيير عمل فرقة العمل المشتركة في بانغي، فإن وحدات الشرطة والجيش الاحتياطية التابعة للبعثة ما تزال تعمل معا جنبا إلى جنب مع القوات الفرنسية التي تربطنا بها علاقات عمل ممتازة، فضلا عن قوة الاتحاد الأوروبي. وكما قلت، فإن لدينا مركزا للعمليات حيث يوجد مختلف الممثلين معا، وموظفو الاتصال في بعض الأحيان، بالإضافة إلى زيادة مشاركة هذه المجموعات في حالات الأزمة عند الاقتضاء. وفيما يتعلق بحماية المدنيين، فقد تم تحديد الأدوار، وما زلنا نواصل التنسيق بهدف تفادي ازدواج الجهود. وفي جميع الأحياء، وخصوصا في تلك الأكثر عرضة للخطر، فإننا نعمل على تنسيق الوسائل اللازمة مع نشر القوات. ولدينا أيضا عمليات محددة الأهداف ونقطة تفتيش وعمليات تمشيط. وننسق عمليات أيضا متى كانت هناك تهديدات في مناطق أكثر تحديدا. وينبغي أن أشكر فرنسا وعملية سنغاريس، على تعاونهما المباشر معنا.

وتساءلت ممثلة الأردن عن الكيفية التي نستطيع بها التنسيق بين الشرطة والجيش والسلطات المحلية. ونحن نحاول – ما دامت تلك هي ولايتنا، ولأن بعثات حفظ السلام دائما ما تكون مؤقتة – كفالة قدرة المؤسسات الوطنية على أداء دورها الأساسي في مجال الأمن في جميع الأوقات، ونحن ندعم ذلك. ولدينا الآليات اللازمة للقيام بذلك.

(تكلم بالإنكليزية)

وفيما يتعلق بالسؤال الموجه من ممثل المملكة المتحدة بشأن القوى العاملة، فليس هناك من هو راض عن الموارد المتوفرة، سواء كانت مادية أو بشرية، بين جميع مفوضي الشرطة والممثلين الخاصين الذين أعرفهم. ويسعدنا بطبيعة الحال أن تتوفر لنا المزيد من الموارد، غير أننا لن نشكو من أن الموارد المتوفرة لنا حاليا تمنعنا من الوفاء بالولايات المسندة إلينا، وخاصة حين تكون المسألة هي حماية المدنيين. ثم إن مستوى التوقعات مرتفع للغاية، وخاصة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أؤكد لأعضاء المجلس أننا سنبذل قصارى جهدنا لتنفيذ ولايتنا بنجاح. ودائما ما تكون النتيجة النهائية هي مقياس النجاح الذي تحقق. ويتمثل الهدف من النتيجة النهائية في أن تكون هناك قوات أمن وشرطة وطنية قادرة على توفير الأمن لمواطنيها.

هكذا نقيس الأمر. وهناك أدوات: تحدث زميلي من ليبريا عن بعض منها. وسيساعد في ذلك الإطار الإرشادي الاستراتيجي لحفظ السلام بواسطة الشرطة الدولية.

أعتقد أنني تناولت جميع الأسئلة، فضلاً عن التي طرحها ممثل جمهورية كوريا بشأن نظام إدارة الحالات. لدينا نهج متكامل، وهو ما تقدّمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة

الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. تمكّن هذه البعثة من تحقيق حماية حقوق الإنسان، والعدالة، والحد من العنف المجتمعي والشؤون المدنية، والتي بطبيعة الحال تساعد في تنفيذ الولاية، ليس بالنسبة لسلطات الشرطة فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة للسلطات السياسية والحكومة الانتقالية لإنشاء بلد يمكن للجميع أن يساعدوا فيه ويكون لهم حياة طبيعية.

(تكلّم بالفرنسية)

وفي النهاية، أقول لممثل تشاد إن شرطة الأمم المتحدة تتعاون مع الشرطة الوطنية والدولية، ومع ممثلي الاتحاد الأفريقي. وبطبيعة الحال، ستظل الشرطة الأفريقية موضع ترحيب دائماً من حيث التنسيق.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، إننا ننوي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أن نواصل دعم المؤسسات الوطنية على صعيد العمليات، وكما شدد العديد من أعضاء مجلس الأمن فنحن بصدد وضع خطة تطوير من أجل تعزيز قدرات الشرطة الوطنية والدرك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعتقد أن هناك مسألة أخرى أثارها ممثل تشاد إزاء القدرة اللغوية. أود أن أطلب من السيد كاريليو التعليق على ذلك وعلى الأثر الذي يخلّفه.

السيد كاريليو (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق باللغة، بما أن شرطة الأمم المتحدة بطبيعة الحال هي الوجه المرئي للدولة، فإننا نريد لشرطة جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكون حاضرة في كل مكان، ونحن هناك لتقديم الدعم لها. يتكلم جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة الآن الفرنسية في البعثة. ولا يشمل ذلك أفراد شرطة الأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضاً في وحدات الشرطة المشكّلة. هذه هي في الواقع البعثة الأولى التي شاركت فيها وكان لدينا فيها هذه القدرة. وحتى أن لدينا شرطيين وشرطيات قادرين على التحدث بلغة سانغو، لأنهم حين نُشروا في بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المقر الإقليمي للاتحاد الأفريقي، كان من الأهمية بمكان أن يكون لديهم وسيلة الاتصال هذه.

ولكن علينا أن نكون أكثر تحديداً من حيث المؤهلات. ولا سيما عندما نتكلم عن التطوير، كما أن هناك قدرات قد تكون أكثر أهمية من المهارات اللغوية. على سبيل المثال، فيما يتعلق بقاعدة البيانات في هايتي، من الأكثر أهمية أن تتوفر القدرات ذات الصلة، وأما المهارات اللغوية فقد لا تكون لها حاجة. ولكن فيما يتعلّق بالسؤال الذي وجهه الممثل الدائم لتشاد، والذي أشكره عليه، فإن كل فرد في شرطة الأمم المتحدة يتحدث الآن اللغة الفرنسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأعضاء على تأييد القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية، بمن في ذلك الأمين العام المساعد تيتوف، على مشاركتهم في هذه المناقشة، التي شأنها في ذلك شأن القرار هي الأولى من نوعها المكرسة للمسائل المتصلة بأعمال الشرطة. ولدينا الآن إطار للمزيد من العمل والنتائج.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.